الصحيفة
ASSAHIFA.COM

يونيـــو 2025

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 28 • الثمـن **10 دراهم**

نهضة بركان.. قصّة نحاح رياضي لم يأتِ من فراغ

من «الحمري» إلى عرش الكرة الوطنية ثم إلى مَجد البطولات الإفريقية

22

>>
منظومةٌ قانونية ومناطق مُجهزة وإعفاءاتٌ ضريبية لتنزيل منظومة مغربية للتصنيع الدفاعي

هل بدأ المغـرب يصنع سلاحه؟

لنطلب العلم.. ولو في الصين!

قبل أشهر قليلة، كُنت في زيارة للصين بدعوة من صحيفة «الشعب اليومية» ضمن وفد ضمّ 120 صحفيا من مختلف دول العالم للمشاركة في برنامج «تعزيز التعاون الإعلامي لخلق مستقبل أفضل»، الذي يدخل في نطاق رؤية الصين لخطتها الاقتصادية الطموحة «الحزام والطريق».

الزيارة التي بدأت من مدينة «تشنغدو»، المبهرة التي تقع في الجنوب الغربي من البلاد في قطاع سيتشوان، قبل أن نزور منطقة «شينجيانغ» ومدينة بيكين وعشر مدن أخرى من مختلف المحافظات الصينية من وسطها إلى شرقها، بما فيها منطقة «شينجيانغ» الأويغورية ذاتية الحكم، والأغلبية المسلمة، كانت فرصة اكتشاف تَنَاغُم مع ما نشره كاتب العمود الشهير على صحيفة «نيويورك تايمز» توماس فريدمان، حينما عنون مقاله بتاريخ 2 أبريل الماضي بـ: «رأيت المستقبل للتو.. لكن ليس في أميركا».

لم يبالغ أشهر كاتب عمود في العالم، حينما كتب أن المستقبل يوجد في الصين وليس في أميركا. فالصين، اليوم، ليست هي ذلك البلد المليء بالأفواه الجائعة، والفقر المدقع، وغيتوهات سلاسل الفوضى، وذاك المصير المتكاسل والثقيل كما تصوره أفلام «هوليود». الصين اليوم هي ثاني اقتصاد في العالم ببنية تحتية لا مثيل لها في أي دولة في العالم، من طُرق وقطارات سريعة، ومطارات منتشرة مثل الفطر، وتقنيات تكنولوجية تطل على المستقبل بكل ثقة وتفرد، حيث يصعب للدول الغربية، خلال العقود المقبلة، اللحاق بهذا «التنين الذي استيقظ»، ولن يستطيع أحد منعه من اكتساح العالم.

في المغرب نتعامل ببخل مبالغ فيه لاكتشاف الفرص التي يمكن أن تقدمها الصين للاقتصاد المغربي. وبالرغم من أنه خلال السنتين الماضيتين أعلنت شركات صينية خصوصا في مجال بطاريات السيارات الكهربائية عن استثمارات بقيمة تقارب 9.4 ملايير دولار تمتد إلى سنة 2030، إلاّ أن هذه الاستثمارات تبقى ضئيلة قياسا بـ 100 مليار دولار استثمرتها الصين منذ بداية عام 2023 في الخارج، تم ضَخُ أهمها في دول موقعة على مبادرة «الحزام والطريق» الصينية التي انضم إليها المغرب سنة 2017، دون أن يستفيد منها بالشكل المطلوب، في الغالب لأن مسؤولينا مُعجبون أكثر باستثمارات «أوروبا المريضة» دون وجود شغف اكتشاف الفرص التي تتيحها الصين لاستثمارات المستقبل.

وقبل أيام، أخبرني مسؤول كبير في صندوق الإيداع والتدبير (CDG) أن وفد الصندوق حينما زار مدينة «خفي» شهر نونبر الماضي لإبرام اتفاقية بين شركة CDG Invest وشركة Gotion High-Tech الصينية الأوروبية، لإنشاء منصة لصناعة البطاريات الكهربائية، بمدينة القنيطرة، باستثمار قدر بـ 1.3 ملايير دولار، اقترح الصينيون بناء أربع مصانع أخرى بالمغرب باستثمار يفوق 10 مليارات دولار مخصصة لبطاريات السيارات، وهو ما فاجأ المسؤولين المغاربة في الـ CDG، ليؤكدوا في الاجتماع أن المغرب غير مستعد بعد لاستقبال كل هذه الاستثمارات الضخمة دفعة واحدة!

> **بطء فهم المسؤولين المغاربة للفرص المهدورة، بسبب تفاصيل صغيرة، كنت شاهدا عليها، شخصيا، حينما ضيّع وزير مغربي استثمارا خليجيا بـ200 مليون دولار بسبب فشله في التواصل الجيد مع المستثمر**

بطء فهم المسؤولين المغاربة للفرص المهدورة، بسبب تفاصيل صغيرة، كنت شاهدا عليها، شخصيا، حينما ضيّع وزير مغربي استثمارا خليجيا بـ200 مليون دولار بسبب فشله في التواصل الجيد مع المستثمر، وهو ما فعله حتى رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، ولو بصورة مختلفة، حينما وصل إلى الصين شهر شتنبر الماضي للمشاركة في قمة منتدى التعاون الصيني - الإفريقي (فوكاك)، حيث طلبت صحيفة «الشعب اليومية» الصينية التي توزع 3.4 ملايين نسخة يوميا إجراء حوار معه للحديث عن الفرص التي يتيحها المغرب للمستثمرين، وكانت له فرصة، أيضا، للحديث عن ملف الصحراء في بلاد لها حساسية من الانفصال، غير أن مستشاري أخنوش اعتبروا أن رئيس الحكومة المغربية «غير جاهز لإجراء الحوار»، وهو ردّ بمثابة فشلٍ مُؤلمٍ في التواصل.

في المغرب لدينا كل الفرص للاستفادة من دروس الصين في تطوير وتيرة الإنتاج والتقدم، وكذا، التعلم بتواضع من أمّة معروفة تاريخيا بقبولها للتحديات، فلدى المملكة 54 اتفاقية تجارة حرة تُتيح لمنتجات كل مستثمر الوصول إلى أسواق يُقدّر إجمالي عدد مستهلكيها بأكثر من مليار نسمة، ولدينا الفوسفاط الذي تعد مكوناته أهم عنصر في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية، ولدينا بنية تحتية مينائية متطورة للتصدير، وقاعدة صناعية بخبرة تفوق 25 سنة في مجال صناعة السيارات، ولدينا استقرار سياسي، ويد عاملة موهلة، وبيئة حاضنة، لكن ما ينقصنا هو تعلم الدروس، وتطوير عقلية المسؤولين المغاربة الغارقين في كومة تضليل ذاتي مُرعب في رؤية أين يصنع المستقبل.. إنه في الصين. فلننظروا بعيدا!

خالد البـرحلي

UNE PRÉSENCE FORTE EN PRINT & EN DIGITAL

ASSAHIFA #assahifa_english

#assahifa www.assahifa.com

#assahifa_english ASSAHIFA

ANDROID APP ON Google Play

Download on the App Store

الصحيفة ASSAHIFA.COM #assahifa www.assahifa.com

الصحيفة ASSAHIFA.COM

المديـر العـام
خالد البرحلي

الشريك المؤسس
محمد حكمون

مدير النشر
حمزة المتيوي

مديرة التسويق والعلاقات العامة
أمال المتوكل

إدارة التحرير
محمد سعيد أرباط
خولة اجيعفري
أمال الصبهاني

متعاونون
عمر الشرايبي
المهدي هنان
عبد الغفور ضرار

للإعلان في الصحيفة
Ads@assahifa.com
+212 (0) 6 61 45 39 86

للتواصل مع الإدارة
contact@assahifa.com

المقر الرئيسي للمجموعة
شارع النخيل، حي الرياض، الرباط

الطبـع : ماروك سوار

توزيـع : سوشبريس

هل بدأ المغـــرب يصنـع سلاحـــه؟

الصحيفة - حمزة المتيوي

مَثلت وثيقة مشروع قانون المالية لسنة 2020، التي جرى إعدادها ومناقشتها والمصادقة عليها قبل وصول جائحة «كوفيد19-» إلى المغرب، دليلاً على الخط التصاعدي المتسارع الذي تمضي فيه المملكة في مجال تحديث ترسانتها العسكرية. فالبند الخاص بـ«اشتراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية»، تجاوز لأول مرة، حينها، سقف المائة مليار درهم، ليصل بالضبط إلى 110 ملايير و953 مليون درهم.

ومع مرور السنوات، اتضح أن الرباط ماضية في هذه العملية بلا هوادة، في ظل التطورات الميدانية المتلاحقة في ملف الصحراء، خصوصا بعد إعلان جبهة «البوليساريو» الانفصالية الانسحاب من اتفاق وقف إطلاق النار الموقع مع الأمم المتحدة سنة 1991، والتلويح المستمر بالحرب، من طرف قائد أركان الجيش الجزائري، السعيد شنقريحة، وبنبرة ووتيرة أقل حدة من لدن الرئيس عبد المجيد تبون.

لكن أنظار المملكة، الراغبة في إقامة اقتصاد صناعي قوي إقليميًا، صارت تتجه، تدريجيا، إلى ما هو أبعدُ من صفقات شراء الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة والنوعية، فإذا كان تنويع الشركاءِ الدوليينَ في هذا الباب خيارا استراتيجيا للدولة، فإن هؤلاء الشركاء يمكنهم أيضا أن يعملوا مع المغرب على إنشاء منظومة تصنيع محلية، في أفق ضمان الاكتفاء الذاتي وتحقيق السيادة مستقبلًا في هذا المجال.

منظومةٌ قانونية ومناطق مُجهزة وإعفاءاتٌ ضريبية لتنزيل منظومة مغربية للتصنيع الدفاعي

الملك يمهد لتوطين الصناعات العسكرية

خلال توجيه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية، بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لتأسيسها، يوم 14 ماي 2025، كانت العديد من المقاطع تستدعي الانتباه في رسالة الملك محمد السادس، بوصفه القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، فبعدما تحدث عن «التقدم الملموس» المُحرز في مجال تجهيز الجيش المغربي بـ «أحدث المعدات والتقنيات»، و«الاهتمام المتزايد» بالعنصر البشري من حيث التكوين وظروف العمل، تطرق أيضا إلى منظومة صناعة الأسلحة.

وبشكل يُؤكد إشرافه الشخصي المباشر على هذا الورش، أورد العاهل المغربي: «بنفس العزيمة والإصرار، سنواصل دعم برامج توطين الصناعات العسكرية كأحد الأوراش الوطنية الكبرى التي تحظى برعايتنا السامية والتي حرصنا على توفير كل الظروف المواتية من أجل إنجاحها»، مبرزاً أن ذلك سيتم وفق «رؤية مستقبلية متبصرة تصبو إلى بلوغ الاستقلالية المنشودة في المجال الدفاعي، وذلك من خلال وضع إطار قانوني مُساند وتحفيزات مهمة لفائدة المستثمرين والشركاء، المغاربة والأجانب، للنهوض بهذا المشروع الحيوي».

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يكشف فيها العاهل المغربي، بشكل مباشر عن هذا الطموح، ففي الأمر اليومي الصادر عنه في المناسبة نفسها قبل سنتين، وتحديدا في 14 ماي 2022، أكد أنه «تعزيزا لقدرات جيشنا الدفاعية، سنواصل إعطاء الأولوية للدفع قُدما بمخطط تجهيز وتطوير القوات المسلحة الملكية وفق برامج مندمجة ترتكز خصوصا على توطين الصناعات العسكرية وتنمية البحث العلمي، وذلك عبر إبرام مجموعة من الشراكات والاتفاقيات مع مراكز البحث والجامعات المغربية بُغية تنفيذ مشاريع ذات قيمة تقنية عالية، من أجل تطوير تجهيزات ذاتية لقواتنا المسلحة في مجالات مختلفة».

> «... رؤية مستقبلية متبصرة تصبو إلى بلوغ الاستقلالية المنشودة في المجال الدفاعي، وذلك من خلال وضع إطار قانوني مُساند وتحفيزات مهمة لفائدة المستثمرين والشركاء، المغاربة والأجانب، للنهوض بهذا المشروع الحيوي.»
>
> مقتطف من الكلمة الملكية الموجهة للقوات المسلحة الملكية، بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لتأسيسها، يوم 14 ماي 2025

الأكاديمي والمحلل السياسي محمد شقير، يرى أنه من خلال ما تضمنه الأمر اليومي الصادر عن العاهل المغربي، في ماي المنصرم، يتبين أن انخراط المغرب في توطين الصناعات الدفاعية أصبح مُكونا من مكونات الاستراتيجية العسكرية للمملكة، إذ إن عقد اتفاقياتٍ مع شركات تصنيع عسكري لصُنع المركبات العسكرية، مثل «تاتا» الهندية، أو شركات أخرى تركية وإسرائيلية، لصناعة الدرونات، وغيره من العتاد العسكري، يدعم هذا التوجه.

شقير، المتخصصة في المجال العسكري، وصاحب كتابي «المؤسسة العسكرية في المغرب»، «النخبة العسكرية في المغرب»، يعتبر أن تبني هذا التوجه يندرجُ في إطار التحولات التي يعرفها المحيط الإقليمي والدولي، وبالتالي فطموح المغرب كدولةٍ ترغب في أن تكون قوة إقليمية في المنطقة، يتطلب توطين هذه الصناعات الدفاعية للحصول على حاجياتها من العتاد العسكري، وضمان استقلاليتها في الوصول إلى السلاح الذي يضمن تطوير وتحديث الترسانة العسكرية، وبالتالي عدم الاكتفاء بالواردات من الخارج.

مسار تشريعي وتحديات جيوسياسية

على المستوى التشريعي، بدأ المغرب بالتمهيد لإحداث منظومة للصناعات الدفاعية قبل 5 سنوات من الآن، والمثير في الأمر أن ذلك كان في خضم جائحة كورونا، وحتى قبل العَملية الميدانية للقوات المسلحة الملكية في الكركارات، بتاريخ 13 نونبر 2020، وهو ما يؤكده بلاغ الناطق الرسمي باسم القصر الملكي، الذي صدر إثر اجتماع المجلس الوزاري بتاريخ 6 يوليوز 2020.

ففي هذا البلاغ نجد أن الملك صادق على مشروع القانون المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، والهادف إلى تقنين أنشطة تصنيع وتجارة واستيراد وتصدير ونقل وعبور هذه المعدات والتجهيزات، من خلال إحداث نظام ترخيص لممارسة هذه الأنشطة، ونظامٍ لتتبع ومراقبة الوثائق والتأكد على الفور من أصحاب الرخص والتفويضات في هذا المجال.

الأمر هنا يتعلق بمشروع القانون 10.20، الذي مرّ عبر مسطرة تشريعية سريعة، حيث أُحيل على مكتب مجلس النواب في 10 يوليوز 2020، ثم أحيل على لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج في 13 يوليوز، قبل أن تتم المصادقة عليه بالإجماع خلال الجلسة العامة ليوم 14 يوليوز من العام ذاته، وفي اليوم نفسه سيُحال على مكتب مجلس المستشارين، ثم في اليوم الموالي، أي 16 يوليوز، أحيل على اللجنة المكلفة بالدفاع الوطني، التي ناقشته ووافقت عليه في اليوم ذاته، قبل أن تتبناه الغرفة الثانية بالإجماع في جلسة عامة يوم 17 يوليوز.

> المغرب، عمل منذ سنوات على تهيئ الأرضية الملائمة لتوطين الصناعات الدفاعية، من خلال التقدم في الحصول على الخبرة والتيكنولوجيا في مجال تصنيع الطائرات والسيارات وبعض الصناعات الأخرى، لكن أيضا من خلال إحداث ترسانة قانونية تُسهل وتُواكب الاستثمارات المحلية والأجنبية المنتظرة في هذا المجال

بالإضافة إلى هذا، وفي إجراء يكشف بوضوح رغبة المغرب في تشجيع القطاع الخاص على الانخراط في مجال التصنيع العسكري، صادق المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 14 نونبر 2024، على مشروع المرسوم رقم 2.24.966، المقدم من طرف الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، عبد اللطيف لودي، والقاضي بتمتيع صناعة عتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة من الإعفاء المؤقت من الضريبة على الشركات، في إطار الامتياز الجبائي.

تعليقا على ذلك، يقول محمد شقير، إن المغرب، عمل منذ سنوات على تهيئ الأرضية الملائمة لتوطين الصناعات الدفاعية، من خلال التقدم في الحصول على الخبرة والتيكنولوجيا في مجال تصنيع الطائرات والسيارات وبعض الصناعات الأخرى، لكن أيضا من خلال إحداث ترسانة قانونية تُسهل وتُواكب الاستثمارات المحلية والأجنبية المنتظرة في هذا المجال، وهو ما أفضى إلى إتمام المصادقة على مرسوم إنشاء منطقتين صناعيتين أمام الشركات التي ترغب في الاستثمار في خلق صناعات عسكرية بالمملكة.

المرسوم الذي أشار إليه شقير، هو المرسوم رقم 2.23.925 الذي صادق الملك محمد السادس على مشروعه خلال اجتماع المجلس الوزاري المنعقد بالدار البيضاء يوم 1 يونيو 2024، والمتعلق

بإحداث منطقتين للتسريع الصناعي للدفاع، ويهدف لتوفير مناطق صناعية لاحتضان الصناعات المتعلقة بمعدات وآليات الدفاع والأمن وأنظمة الأسلحة والذخيرة، وكان الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، قد قدمه قبل ذلك بساعات، إلى المجلس الحكومي الذي انعقد في اليوم نفسه، والذي صادق عليه أيضا.

البداية.. من الصفر؟

دخول المغرب عوالم التصنيع العسكري تبدو، للوهلة الأولى، مغامرة محفوفة بالمخاطر، فالمملكة لا تتوفر على البُنى التحتية ولا اليد العاملة المؤهلة ولا تملك التكنولوجيا والخبرة التقنية اللازمة في الوقت الراهن، لكنها راكمت تجربة مهمة في مجالات لها علاقة بشقٍ من التصنيع الدفاعي، على غرار صناعة السيارات وقطاع الطيران المدني، هذا بالإضافة إلى أن اعتماد المملكة على الاستيراد في المجال العسكري، يجعلها رهينة لمساطر بيروقراطية طويلة، ولحسابات سياسية، على غرار ما حدث مع صفقة اقتناء مروحيات «أباتشي» الأمريكية، التي لم يبدأ المغرب في التوصل بها إلا سنة 2025، رغم أن الصفقة تمت سنة 2019.

في هذا السياق، يقول الأكاديمي محمد شقير، إن «رغبة المغرب في التحول إلى قوة إقليمية في المنطقة دفعته إلى التفكير في خلق صناعات دفاعية من أجل، أولا، تلبية احتياجات الجيش المغربي من العتاد العسكري وأيضا للتخفيف من فاتورة التسليح التي يفرضها اقتناء المعدات العسكرية الأجنبية، وكذا لضمان بعض الاستقلالية في التوفر على الاحتياجات الدفاعية».

شقير نبّه أيضا إلى أن التوصل بالأسلحة من الخارج يظل غير مضمون، بفعل التعقيدات والتقلبات في المصالح الدولية، مشيرا إلى ما حصل للجيش الجزائري حين لم يتوصل بقطع عسكرية من روسيا بسبب تداعيات حربها مع أوكرانيا، لذلك انتبهت المملكة إلى ضرورة التوفر على مصانع تُسهل لها الحصول على احتياجاتها من العتاد العسكري دون ضغوط أجنبية.

بالإضافة إلى هذه العوامل، يرى شقير أن صانع القرار السياسي بالمغرب أدرك ضرورة أن تتوفر المملكة على صناعات دفاعية على غرار بعض دول المنطقة الأورومتوسطية مثل إسبانيا ومصر وكذا الجزائر، موردا «لا يعقل أن تكون لهذه الدول، ومنذ عقود، مصانع لتصنيع قطع الغيار وبعض المعدات، من دبابات ومركبات عسكرية، ولا يتوفر المغرب لحد الآن على هذا النوع من المصانع، وبالتالي أبرمت الرباط اتفاقيات مع شركات برازيلية وهندية وإسرائيلية وتركية للاستثمار في شركات لتصنيع الأسلحة محليا».

الانطلاقة التي يرى شقير أن المغرب تأخر فيها، قد تكون التحدي الأكبر الذي يواجه

> رغبة المغرب في التحول إلى قوة إقليمية في المنطقة دفعته إلى التفكير في خلق صناعات دفاعية من أجل، أولا، تلبية احتياجات الجيش المغربي من العتاد العسكري وأيضا للتخفيف من فاتورة التسليح التي يفرضها اقتناء المعدات العسكرية الأجنبية، وكذا لضمان بعض الاستقلالية في التوفر على الاحتياجات الدفاعية

تنزيل تصور العاهل المغربي بخصوص إنشاء منظومة للصناعات العسكرية، وهو ما يشير إليه بدر الزاهر الأزرق، الأستاذ المحاضر في قانون الأعمال والاقتصاد بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، الذي أورد، في حديث مع «الصحيفة»، أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المغرب «سيبدأ من الصفر» على مستوى التصنيع العسكري، مضيفا «بعد الاستقلال راكمت المملكة تجارب بخصوص صناعة بعض الذخائر والمركبات وعلى مستوى صيانة الطائرات والمحركات وغيرها، لكنها تجربة كانت متمركزة في مؤسسات القطاع العام التابعة للجيش والمؤسسة الأمنية».

ويمضي الخبير الاقتصادي إلى أن المستجد اليوم هو أن المغرب سينفتح على القطاع الخاص، سواء كان وطنيا أو دوليا، كما سينفتح على البحث العلمي، لأن الأمر «لا يتعلق بمجرد تصنيع لخدمة الحاجيات الأمنية والعسكرية الدفاعية للمملكة، بقدر ما ستكون لدينا منظومة متكاملة تشمل المجالات الحديثة وتنفتح على المقاولات الخاصة إلى جانب المؤسسات التابعة للدولة»، مبرزا أن «بناء منظومةٍ سيستجيب لحاجيات المملكة على المستوى الدفاعي، وسيمنحها امتيازا استراتيجيا على المستوى الإقليمي، وفي الوقت نفسه سيُمكنها من تحقيق عوائد ربحية كبيرة، بما يشمل التصدير للخارج، من أجل تمويل المنظومة نفسها».

ويمكن القول إن المغرب اليوم لديه هدفان، وفق الأزرق، «الأول أمني سيادي استراتيجي بامتياز، والثاني اقتصادي، من خلال خلق مناصب الشغل ورفع نسب النمو وإضافة قطاع جديد إلى المجال الاقتصادي المغربي»، موردا «رغم أننا سنبدأ من الصفر، لكن لا يجب نسيان أنه على المستوى التاريخي، كانت المملكة المغربية دائما دولة تمتلك جزءا من تصنيعها العسكري، وهي من الدول القلائل على المستوى الإفريقي التي كان لديها مصنعان للأسلحة العصرية بفاس ومراكش، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، واللذين لا تزال بناياتُهما قائمة إلى حدود اليوم، بعدما أصبحت متاحف تؤرخ لحقبة كان المغرب خلالها يصنع سلاحه بنفسه رغبةً في تحقيق السيادة العسكرية والتفوق الاستراتيجي على دول الجوار».

ويتحسر الخبير الاقتصادي على القطيعة الحاصلة مع التجارب السابقة، مع نظرة تفاؤلية للمستقبل، قائلا: «للأسف التجارب القديمة أجهضت، شأنها شأن العديد من تجارب ما بعد الاستقلال، لكن اليوم أضحى لدى المغرب رؤية متكاملة لما يريد تحقيقه من خلال العودة إلى الصناعات العسكرية، وفي هذا السياق سيتم إنشاء تقاطعات مع مجالات صناعية أخرى مرتبطة بالمجال الدفاعي، مثل الصناعات الميكانيكية وصناعة السيارات والطيران والطاقات المتجددة، والتي يمكن اعتبارها ضمانات لنجاح هذا التوجه».

وبالمقارنة مع تجارب دول أخرى، مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فمعظم الشركات العسكرية القوية اليوم، وفق الأزرق، «كانت في الأصل متخصصة في صناعات أخرى، وفي مقدمتها التصنيع الميكانيكي وصناعة السيارات، وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية طورت الجانب المتعلق بالصناعات العسكرية، حتى غدت اليوم تتوفر على صناعات عسكرية مستقلة وقائمة الذات، وكان الفضل في ذلك للتعاون بين الدولة والقطاع الخاص»، خالصا إلى أنه «على الأغلب، فإن المملكة تستحضر كل هذه الأمور إلى جانب الخصوصية المغربية، وأرى أن إمكانيات النجاح متوفرة، إلى درجة ما، في هذا النموذج».

دولٌ تدخُل على الخط

قبل مرسوم إحداث منطقتي التسريع الصناعي الدفاعي، التي اعتُبرت بمثابة الإعلان الفعلي عن المرور إلى المرحلة التطبيقية في إحداث منظومة التصنيع العسكري، كان المغرب قد شرع مبكرا في البحث عن شركاء أجانب بإمكانهم الاستثمار في هذا المجال، وبالتالي نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى المملكة، وكان من الطبيعي أن تكون البداية بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أهم حليف استراتيجي للمملكة في المجال العسكري، والمزود الأول للقوات المسلحة الملكية بالأسلحة والمعدات الأكثر تطورا.

ففي أكتوبر من سنة 2020، اجتمع عبد اللطيف لودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، والجنرال عبد الفتاح الوراق، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية حينها، مع كاتب الدولة الأمريكي في الدفاع، مارك إسبر، وخلال هذا اللقاء اقترح لودي على إسبر «النهوض بمشاريع مشتركة للاستثمار بالمغرب في قطاع صناعة الدفاع، من أجل التحفيز على نقل التكنولوجيا والبناء التدريجي للاستقلالية الاستراتيجية للمملكة في هذا المجال».

وخلال الزيارة نفسها، وقع إسبر ولودي «خارطة الطريق للتعاون في مجال الدفاع بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية 2020 - 2030»، وإثر ذلك قال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، إن الأمر تعلق بـ «تحديد الأهداف المشتركة في المجال الأمني للعشر سنوات المقبلة، ومواكبة المغرب في طموحاته ومشاريعه الحالية الرامية إلى تحديث قطاع الدفاع تحت قيادة الملك محمد السادس، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية».

بعدها بنحو سنتين، وتحديدا في نونبر 2022، توجه المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، الجنرال الفاروق بلخير، إلى واشنطن بناء على أمر من الملك محمد السادس، وذلك للاجتماع مع العديد من المسؤول العسكريين الأمريكيين، تنزيلا لبرنامج التعاون العسكري، والمثير للانتباه أن تلك الرحلة أتت بعد أيام من تضمين مشروع قانون المالية لسنة 2023، وللمرة الأولى، بندا يتعلق بـ «دعم وتطوير صناعة الدفاع»، والذي أضيف إلى حساب النفقات الخاص باقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية.

إسرائيل بدورها دخلت على الخط، ففي نونبر من سنة 2021، أصبح بيني غانتس أول وزير دفاع إسرائيلي يأتي إلى الرباط في زيارة رسمية، وخلالها وقّع مع عبد اللطيف لودي اتفاقية ثنائية تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري، وهي أول اتفاقية من نوعها توقعها إسرائيل مع دولة عربية، إثر ذلك، في مارس 2022، وقع رياض مزور وزير الصناعة والتجارة، مذكرة تفاهم مع وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق المزداد في المغرب، عمير بيريتس، بصفته رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الفضائية الإسرائيلية IAI، المملوكة للحكومة، مذكرة تفاهم تهم قطاع الطيران، وفي ماي من سنة 2024، كشف رونين نادر، المدير التنفيذي لشركة «بلو بيرد» الإسرائيلية التي تعود 50 في المائة من أسهمها لIAI، أنها ستشارك في إنتاج الطائرات المسيرة بالمغرب، بما يشمل 3 أنواع على الأقل، وهي الدرونات الانتحارية ThunderBg وWanderBg.

> في نونبر 2022، توجه المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، الجنرال الفاروق بلخير، إلى واشنطن بناء على أمر من الملك محمد السادس، وذلك للاجتماع مع العديد من المسؤول العسكريين الأمريكيين، تنزيلا لبرنامج التعاون العسكري، والمثير للانتباه أن تلك الرحلة أتت بعد أيام من تضمين مشروع قانون المالية لسنة 2023، وللمرة الأولى، بندا يتعلق بـ «دعم وتطوير صناعة الدفاع»

بحثُ المغرب عن شراكات في مجال التصنيع العسكري، يفسر أيضا تعيين المملكة للعديد من الملحقين العسكريين في البلدان التي تربطها بها مصالح في هذا الباب، خصوصا التجارب الصاعدة والقريبة من النموذج الذي تطمح إليه الرباط، إذ في اجتماع المجلس الوزاري الذي ترأسه الملك محمد السادس في 13 يوليوز 2022، تمت المصادقة على مشروع مرسوم يتعلق بوضعية الملحقين العسكريين ومساعديهم والعسكريين الآخرين المعينين للعمل لديهم، ويهدف إلى إحداث منصب ملحق عسكري لدى كل من سفارتي المملكة في الهند وتركيا، ثم في 1 يونيو 2024 جرت المصادقة على المرسوم الخاص بإحداث منصب الملحق العسكري لدى سفارة المغرب في البرازيل.

مساسٌ بالسيادة أو ضرورات البداية؟

مضى المغرب بعد ذلك إلى استقطاب الشركات الأجنبية لإحداث وحدات صناعية متخصصة في مختلف أصناف التصنيع العسكري، ففي 29 يناير 2025، كشفت الجريدة الرسمية للمملكة، أن الشقيقين لطفي خلوق وسلجوق بيرقدار، مالكا شركة «بايكار» التركية المُصنعة للطائرات العسكرية المُسيرة عن بُعد من نوع «بيرقدار» التي استورد المغرب 13 وحدة منها مقابل 59 مليون دولار، أسسا شركة ATLAS DEFENSE SARL من أجل «تصميم وتصنيع وتطوير وصيانة الطائرات بدون طيار، مع تصنيع وبيع قطع غيار للطائرات بدون طيار، إلى جانب تصميم وتصنيع وتطوير وبيع المنتجات والأنظمة التكنولوجية لصناعة الدفاع، وتصميم وإنتاج وتجميع الأجهزة الإلكترونية والبرمجيات والأجهزة والأنظمة الميكانيكية».

وفي أبريل الماضي، ستدخل على الخط شركة أخرى، وهي «لوكهيد مارتن» الأمريكية، الشريك الأول للقوات المسلحة الملكية في المجال الدفاعي الجوي، والتي وَرّدت للمغرب طائرات F16 وكانت شريكا في تصنيع موحيات «أباتشي» القتالية، حيث بعثت إلى المملكة وفدا مهما يترأسه الجنرال المتقاعد جوزيف رانك، المدير التنفيذي للشركة المكلف بإفريقيا والمملكة العربية السعودية، لبحث «إمكانات الاستثمار الصناعي المباشر في

المغرب»، مع تركيز خاص على «سلاسل التوريد الدفاعية وسبل إشراك الفاعلين المحليين فيها». وفي ماي الماضي أعلن السجل الفدرالي الأمريكي إدراج المغرب ضمن قائمة الدول التي ستشارك في برنامج تصنيع مقاتلات F16.

وكانت الهند من الدول التي اختارت الاستثمار في الصناعات الدفاعية بالمملكة، من خلال شركة TATA للأنظمة المتقدمة، التي أعلنت سنة 2024 عن إحداث مصنع للمركبات المُدرعة ثُمانية الدفع 8x8 في المغرب باستثمار قيمته 16 مليون دولار، مع الانطلاق بنسبة إدماج تصل إلى 35 في المائة ترتفع تدريجيا إلى 50 في المائة، وهدف مُعلن مسبقا، وهو تحويل المغرب إلى مركز لصناعتها الموجهة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب تزويد القوات المسلحة الملكية بحاجياتها من هذه المعدات.

البرازيل أيضا عثرت لنفسها على مساحة مهمة في المغرب، وتحديدا في المجال العسكري الجوي، إذ في أكتوبر 2024 وقعت الحكومة المغربية وشركة «إمبراير» مُذكرة تفاهم لإطلاق مشاريع مشتركة تهم صناعة الطيران المدني والدفاعي، وفق ما تم الإعلان عنه رسميا، وقعها كل من وزير الصناعة والتجارة رياض مزّور، والوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، كريم زيدان، والمدير العام للوكالة المغربية لتنمية الاستثمار والصادرات، علي صديقي، والرئيس المدير العام لشركة «إمبراير» أرجان ميجر، وهي اتفاقية تنص على الوصول إلى حجم استثمارات بقيمة 300 مليون دولار سنة 2030 وإلى مليار دولار سنة 2035.

هذا المسار، يدفع إلى التساؤل حول مدى تحقيق للمغرب للاستقلالية في المجال الدفاعي، في ظل اعتماده، في البداية على الأقل، على شراكات واستثمارات من دول أخرى، وبخصوص ذلك، يرى أستاذ الاقتصاد بدر الزاهر الأزرق، أنه من الطبيعي أن يعتمد المغرب على شركات أجنبية في بداية تنزيل منظومته للصناعات العسكرية، «لأننا، لا نتوفر على التكنولوجيا والمهارات اللازمة، ونبدأ كل شيء من البداية»، مضيفا «لكننا أيضا قادرون على توفر الإمكانيات اللازمة لإقامة تصنيع عسكري مُستقل، ولا يجب أن ننسى أن الصناعات الدفاعية في أوروبا والولايات المتحدة تعتمد على تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام، هذا الأخير هو الذي يشرف على الإنتاج والتطوير والبحث العلمي، وأتوقع أن تستفيد المملكة من هذه النماذج وأن تعمل على تطبيقها، وهذا لن يتوقف عند التصنيع بل حتى على المستوى التجاري والبحثي».

وأورد الأزرق «في تقديري، في غضون 10 إلى 20 سنة سنكونُ قد تمكنا من توطين التكنولوجيات العسكرية وعملنا على مَغْرَبَتِها، وهو الأمر الذي يعتمد أساسا على البحث العلمي العسكري المتوافق مع حاجيات المغرب، والوصول إلى براءات اختراع وطنية، مع تكوين نُخب علمية مُتمرسة في هذا المجال، وأيضا، نحتاج إلى شركات مغربية تتوفر على المهارة والمعرفة واليد العاملة المؤهلة، إلى جانب الإمكانيات المالية للمضي في هذا المسار»، ويخلص المتحدث نفسه إلى أن المغرب، «يحتاج، بوضوح، لاستقدام شركات أجنبية في البداية، وما يجب التركيز عليه هو أن تعمل مع نظيراتها المغربية ووفق معاييرنا الوطنية، في انتظار اكتساب الخبرة والكفاءة وإحداث مختبرات البحث العلمي والشركات المغربية المتخصصة في التصنيع العسكري».

> **في غضون 10 إلى 20 سنة سنكونُ قد تمكنا من توطين التكنولوجيات العسكرية وعملنا على مَغْرَبَتِها، وهو الأمر الذي يعتمد أساسا على البحث العلمي العسكري المتوافق مع حاجيات المغرب، والوصول إلى براءات اختراع وطنية، مع تكوين نُخب علمية مُتمرسة في هذا المجال، وأيضا، نحتاج إلى شركات مغربية تتوفر على المهارة والمعرفة واليد العاملة المؤهلة**

نحو تقليص فاتورة الاستيراد

المؤكد، أن المغرب، وهو يقتحم عالم الصناعات الدفاعية، يضع نصب عينيه أيضا التكلفة المتزايدة لواردات الأسلحة والمعدات العسكرية، فإذا كان تحديث الجيش خيارا استراتيجيا للدولة أكد الملك الإشراف عليه بنفسه، فإن الأمر يتطلب أيضا رفع الإنفاق على التسليح من الميزانية العامة سنة بعد أخرى، ففي 2020، خصص المغرب حوالي 111 مليار درهم لهذه العملية، عوض 97 مليون درهم سنة 2019، وفق ما جاء في وثيقة قانون المالية.

بعدها مضت الرباط في مسار أكثر تسارعا، لم تنزل فيه مخصصات المعدات العسكرية، شراءً وإصلاحًا وتطويرًا، عن 100 مليار درهم، ففي ميزانية سنة 2021 التي أُعدت في ظل ظرفية صعبة متسمة بتبعات جائحة «كوفيد 19» أبقى المغرب على مخصصات التسليح في حدود 111 مليار درهم تقريبا، ثم ارتفع الرقم إلى 115,5 ملايير درهم سنة 2022، وإلى 120 مليار درهم في 2023، ثم 124,7 مليارات درهم سنة 2024، إلى أن وصل الآن إلى 133 مليار درهم برسم قانون الخاص بسنة 2025.

ويرى أستاذ الاقتصاد، بدر الزاهر الأزرق، أن خفض فاتورة الإنفاق العسكري مطروحةٌ في سياق مسعى المغرب لإحداث منظومته للتصنيع الدفاعي، لكن ذلك لن يكون في القريب العاجل، موردا «هذا الأمر حاضرٌ ووارِدٌ، لكن لا أعتقد أن ذلك سيحدث في غضون السنوات الأولى، لأننا بالضرورة سنكون لا زلنا مُحتاجين للأسلحة القادمة من الخارج».

أمر آخر وجَبَ أخذه بعين الاعتبار، وهو أن حضور الصناعة الدفاعية في بلد ما، لا يعني أنه سيستفيد من الأسلحة دون مقابل، وهو ما ينبه إليه الأزرق قائلا «لا يجب أن ننسى أن توطين الصناعات العسكرية في المغرب، ومثلما هو معمول به في مختلف دول العالم، لا يعني أن الدولة ستحصُل على السلاح مجانا، بل ستقتنيه من الشركات المنتجة، إنما بكُلفة أقل».

ويستحضر المحدث نفسه أن موضوع فاتورة الأسلحة مرتبط كذلك بالسياقات السياسية والتوترات الإقليمية، موردا «كلما كان هناك استقرار كانت فاتورة التسلح أقل نسبيا»، وأضاف «مع ذلك، فإن نجاح ورش تصنيع الأسلحة بالمغرب قد يؤدي نوعا ما إلى استقرار تكلفة التسلح مع مرور السنوات، على اعتبار أنه من الممكن اقتناء الأسلحة بأسعار تفضيلية من الشركات المغربية أو الأجنبية العاملة بالمغرب».

التصدير.. مستقبلاً

إذا كان خفض تكلفة الاستيراد حاضرا، ففي المقابل يجب أيضا استحضار القيمة المضافة لتوطين الصناعات العسكرية في المغرب، البلد الذي يسعى إلى تكرار تجربته الصناعية مع السيارات والطائرات، فالمقارنة مع تجارب بلدان أخرى كانت إلى وقت قريب تُعد «ناشئة»، تشي بأن الأمر يتعلق بسوق كبير، إذ في البرازيل مثلا، ووفق الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع، وصل إجمالي الصادرات الدفاعية إلى 1,45 مليار دولار سنة 2023، ثم ارتفع هذا الرقم إلى 1,57 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2024، أما في تركيا فانتقلت قيمة هذا النوع من الصادرات من 4,3 مليارا دولار في 2022 إلى 5,5 مليارات دولار سنة 2023، ثم إلى 7,15 مليار دولار سنة 2024، وفق أرقام وكالة الصناعة الدفاعية التركية.

> **سعيُ المغرب لامتلاك منظومة للتصنيع العسكري، لا يمكن فصله عن التحديات الجيوسياسية المعقدة التي يواجهها، والمرتبطة أساسًا بموقعه الجغرافي وطموحه الإقليمي، والعامل الأول والأهم هنا هو ملف الصحراء والصراع مع الجزائر وجبهة «البوليساريو» الانفصالية شرقا**

الخبير الاقتصادي بدر الزاهر الأزرق، يرى أن التجربة المغربية في مجال السيارات قابلة للتكرار مع الصناعات الدفاعية، مع استحضار نماذج أخرى من شرق آسيا، موردا «البداية بالنسبة للمغرب، في أوائل الألفية الثالثة، لم تكن واضحةً بخصوص كيفية الانتقال من اقتصادٍ فلاحي خدماتي إلى اقتصاد مُصَنِّع، لكن كانت أمامنا نماذج مثل كوريا الجنوبية والصين واليابان، التي عملت في البداية على استقطاب التكنولوجيات الأجنبية وتوطينها على مستوى قطاعاتها الصناعية، وبعد مرور عقدين أو ثلاثة عقود أصبح لهذه الدول شركاتها الخاصة القوية، وستكون هذه هي الرؤية المعتمدةفي المملكة، بالانتقال من صناعة السيارات إلى الصناعة الدفاعية».

واعتبر الأستاذ بجامعة الحسن الثاني، أن النموذج الصيني «واضح هنا، فقد كانت هذه الدولة مستوردة للتكنولوجيا وتبحث عن جلب الاستثمارات الأجنبية، لكنها اليوم أصبحت تُصدر التيكنولوجيا، وهي أول مُصَدِّر للسيارات، وقريبا ستصبح أول مُصدر للأسلحة»، وتابع «المغرب يستلهم من هذا النموذج، إذ نجح في توطين صناعة السيارات مع نسب إدماج محلي تتراوح ما بين 60 و70 في المائة، والطموح هو الوصول إلى 80 في المائة، وهو ما شرع فيه أيضا مع صناعة الطائرات».

وأورد الأزرق أن الطموح الآن هو «تكرار التجربة على مستوى التصنيع العسكري، إذ يمكن أن تجد الصناعة المغربية في هذا المجال، مستقبلا، العديد من الزبناء الخارجيين»، وبخصوص الأسواق المحتملة عند الوصول إلى مرحلة التصدير، أورد «أعتقدُ أن أولى الأسواق ستكون في القارة الإفريقية وبعض دول العالم العربي، في انتظار أن تثبت الأسلحة المغربية كفاءتها الميدانية، وبالتالي يمكن الوصول إلى زبناء آخرين على مستويات أخرى».

وبخصوص العائد الاقتصادي المتوقع على المغرب، يرى الأزرق أنه «يمكننا العودة إلى دول كانت قريبة شيئا ما من المغرب في الماضي، مثل تركيا والبرازيل، والتي كانت بدايتها مُحتشمة على مستوى التصنيع العسكري»، مشيرا إلى أنه في بدايات تجاربها «كانت الغاية هي تحقيق اكتفاء ذاتي في المعدات العسكرية الأساسية، لكن بعد ذلك أصبح البُعد التجاري أيضا حاضرا»، ويضيف «مثلا، تركيا اليوم تحقق عوائد كبيرة من خلال تصدير الدرونات وأسلحة الجيل الجديد، وهو ما ينسحب أيضا على البرازيل والهند والصين».

ويعتبر الخبير الاقتصادي نفسه أن المملكة يمكنها الاستفادة من هذه النماذج مستقبلا حتى «تُحول هذا القطاع الاقتصادي إلى قطاع محوري»، مشيرا أيضا إلى شراكة المغرب مع العديد من الدول في إفريقيا والشرق الأوسط، التي «يمكنها أن تنضم لقائمة الزبناء المحتملين، وهو ما سيولد دينامية حقيقية في هذا المجال، وسيخلق العديد من مناصب الشغل الإضافية، ما سيساعد على تسريع تحقيق الانتقال في الاقتصاد المغربي، الذي تهيمن عليه الفلاحة والخدمات، حتى يصبح اقتصادا صناعيا حقيقيا».

تحديات إقليمية تفرض التصنيع

سعيُ المغرب لامتلاك منظومة للتصنيع العسكري، لا يمكن فصله عن التحديات الجيوسياسية المعقدة التي يواجهها، والمرتبطة أساسًا بموقعه الجغرافي وطموحه الإقليمي، والعامل الأول والأهم هنا هو ملف الصحراء والصراع مع الجزائر وجبهة «البوليساريو» الانفصالية شرقا، على 266 ألف كيلومتر مربع من الأراضي المُطلة على المحيط الأطلسي، تعتبرها المملكة مسألة حياة أو موت بالنسبة لها.

ويضع المغرب في حسبانه أيضا الجار الأوروبي شمالا، إسبانيا، المتفوق اقتصاديا وعسكريا والذي يشهد التاريخ البعيد والقريب على احتكاكات عنيفة معه تصل، أو تكاد، إلى نزاع عسكري، كما حدث في 2002 خلال مُحاولة البلدين فرض السيادة على جزيرة ليلى، إلى جانب أنه يَعتبرهُ إلى الآن، على المستوى الرسمي،

مُحتلا لسبتة ومليلية والجزر المتوسطية، دون أن ننسى حالة الصراع المزمن في منطقتي غرب إفريقيا والساحل.

كمؤشر على ذلك، نعود إلى ما أورده معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، في تقريره الصادر في 28 أبريل 2025، حول الإنفاق العسكري في العالم سنة 2024، إذ ذكر أن إجمالي مخصصات التسلّح القارة الإفريقية بلغ 52,1 مليار دولار، بزيادة قدرها 3 في المائة مقارنة بسنة 2023، وفي منطقة شمال إفريقيا وحدها وصل إلى 30,2 مليار دولار سنة 2024، بزيادة قدرها 8,8 في المائة مقارنة بعام 2023، مبرزا أن كلا من الجزائر والمغرب شكلا لوحدهما ما نسبته 90 في المائة من إجمالي الإنفاق في هذا الجزء من القارة.

وذكر التقرير أن إنفاق الجزائر العام الماضي زاد بنسبة 12 في المائة، مدفوعًا بعائدات المحروقات، ليصل إلى 21,8 مليار، لتكون أكبر بلد مُنفق على التسلّح في إفريقيا، وبلغت ميزانية الدفاع الجزائرية 21 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي، وهي النسبة الأعلى بين كافة بلدان القارة. وفي المقابل، فإن المغرب، وبعد تسجيله انخفاضا في الإنفاق العسكري لسنتين متتاليتين، عاد ورفع مخصصاته للأسلحة بنسبة 2,6 في المائة سنة 2024 ليصل إلى 5.5 مليار دولار، وهو ما يعني أن المنافس الإقليمي الأول للمملكة يتفوق عليها في استيراد الأسلحة، مستعينا بأموال النفط والغاز، أمرٌ قد يكون التصنيع المحلي كفيلا بتحقيق التوازن معه مستقبلا.

> **في أكتوبر من سنة 2024، ستُعلن الشركة المغربية «آيرودرايف» للخدمات الهندسية AERODRIVE ENGINEERING SERVICES، عن خبر يمكن أن يدخل في تلك الخانة، حين كشفت أن التجربة الأولى لطائرة «أطلس» المُسيرة عن بُعد قد نجحت بعد اختبارات امتدت لعدة أشهر، مبرزة أن الأمر يتعلق بمشروع إنتاج «درونات» مخصصة للمجالين المدني والعسكري.**

ويؤكد الأكاديمي المتخصص في الشأن العسكري والأمني، محمد شقير، أن امتلاك المغرب للصناعات الدفاعية «سيقوي موقعه كقوة إقليمية في المنطقة»، خاصة في إطار تحالفه مع الولايات المتحدة التي أبرم معها شراكة استراتيجية تمتد لعشر سنوات»، مشيرا إلى أن هذه الاتفاقية «لا تقتصر فقط على الحصول على أحدث المعدات والأسلحة الأمريكية كطائرات F16 وراجمات الصواريخ «هيمارس»، التي لا تتوفر عليها حتى إسبانيا، بالإضافة إلى التنظيم السنوي لمناورات الأسد الإفريقي الذي يزيد من تعزيز تواجد المغرب عسكريا على الصعيد الإقليمي»، بل تمتد إلى مجالات أخرى من بينها «صناعاتٌ دفاعيةٌ لا تقوم على تصنيع قطع الغيار أو المركبات العسكرية فقط، بل أيضا الطائرات القتالية التي تعتبر السلاح الفعّال والفتاك في مختلف الحروب حاليا».

والتوفر على منظومة التصنيع الدفاعي، هو أيضا إعلانٌ عن نيّة المغرب المضي إلى مرحلة «السيادة» في المجال العسكري، وعدم إبقاء مصير تطوير الجيش رهينا بتفاهمات وحسابات دول أخرى، وهو ما يمكن فهمه أيضا من كلام شقير، الذي يرى أن «خلق صناعات دفاعية يُقوي السيادة الوطنية، من حيث تجنيب المغرب الضغوط التي قد تمارسها الدول في تزويده بما تحتاجه قواته المسلحة من عتاد عسكري».

الأمر قد لا يعني الاعتماد الكلي على الصناعة المحلية، وهو أمر لا تضمنه حتى العديد من الدول الكبرى، بما في ذلك بلدان الاتحاد الأوروبي، إلا أنه، ووفق ما جاء على لسان شقير، فإن «تصنيع قطع الغيار وبعض العتاد العسكري سيعطي المغرب أريحية أكبر، وبالأخص تصنيع الدرونات التي أصبحت تُشكل إحدى الأسلحة الفعالة في الحروب العصرية»، مشددا على أن نقل تيكنولوجيا تصنيع تلك الطائرات إلى شركات محلية بالمملكة «سيزيد من تحصين السيادة الدفاعية، بالنظر إلى أن الجيش المغربي أصبح يعتمد عليها بشكل كبير في شل تحركات البوليساريو في المنطقة العازلة بالصحراء، والقضاء على أي تسلل آخر نحو هذه المنطقة بما يشمل تحركات عصابات التهريب والتنظيمات المتطرفة».

هل بدأنا بالفعل؟

دخول المغرب إلى عوالم الصناعات الدفاعية، كان يبدو إلى وقت غير بعيد مجرد حلم وردي، لا يجدُ ما يدعمه على

أرض الواقع، فتصريحات المسؤولين الحكوميين والتزامات ممثلي الشركات الأجنبية، والقوانين والمراسيم التي تصدُر تِباعا في الجريدة الرسمية، بل وحتى خُطب العاهل المغربي، كانت تحتاج إلى دفعة أكبر، إلى شيء ملموس، وإلى نُقطة بداية فعلية.

في أكتوبر من سنة 2024، ستُعلن الشركة المغربية «آيرودرايف» للخدمات الهندسية AERODRIVE ENGINEERING SERVICES، عن خبر يمكن أن يدخل في تلك الخانة، حين كشفت أن التجربة الأولى لطائرة «أطلس» المُسيرة عن بُعد قد نجحت بعد اختبارات امتدت لعدة أشهر، مبرزة أن الأمر يتعلق بمشروع إنتاج «درونات» مخصصة للمجالين المدني والعسكري.

هذه المسيرة مُعدة أساسا لعمليات المراقبة والرصد والاستطلاع وبإمكانها التقاط وتجميع الصور والفيديوهات بدقة عالية، مع دمج الذكاء الاصطناعي في نظامها، وستُستخدم أساسا في عمليات المراقبة الخاصة بالجيش وفي تمشيط الحدود، إلى جانب أغراض أخرى فلاحية وبيئية، وهي قادرة على الطيران لمدة 6 ساعات متواصلة، وستُطرح في السوق مقابل 2000 دولار فقط.

ويبدو الأمر منطقيا، فالمغرب يعتمد حاليا على الطائرات المسيرة عن بُعد بالدرجة الأولى، في عملياته العسكرية ضد مسلحي جبهة «البوليساريو» الانفصالية خلف الجدار الأمني، وكانت وراء تصفية العديد من قادتها الميدانيين، والمغرب يستوردها، بشكل مؤكد، من تركيا والصين وعلى الأقل (بيرقدار وواينغ لونغ)، وبالتالي يُمكن أن توضع في صدارة المعدات الدفاعية التي قد تكون نقطة الانطلاق لإقلاع المنظومة المغربية.

> **المغرب يعتمد حاليا على الطائرات المسيرة عن بُعد بالدرجة الأولى، في عملياته العسكرية ضد مسلحي جبهة «البوليساريو» الانفصالية خلف الجدار الأمني، وكانت وراء تصفية العديد من قادتها الميدانيين، والمغرب يستوردها، بشكل مؤكد، من تركيا والصين على الأقل (بيرقدار وواينغ لونغ)، وبالتالي يُمكن أن توضع في صدارة المعدات الدفاعية التي قد تكون نقطة الانطلاق لإقلاع المنظومة المغربية.**

الأستاذ الجامعي بدر الزاهر الأزرق، يرى أن الأولوية بالنسبة للمغرب الآن ستكون للذخائر، بحكم أنه «كانت لدينا تجارب سابقة بعد الاستقلال من خلال إنشاء مجموعة مصانع بمساعدة مهندسين أجانب، في الفترة التي كان المغرب يُنجز فيها مصانع لتكرار النفط وتركيب السيارات وغيرها، إلا أن تلك التجربة باءت بالفشل وتوقفت».

والطائرات المسيرة عن بُعد أيضا يجب أن تكون من بين الأولويات بالنسبة للأزرق، نظرا لاعتماد الجيش المغربي عليها، إذ يضيف «اليوم على المملكة استحضار الحاجيات الأساسية، إلى جانب الذخائر، والمرتبطة بالجيل الجديد من الصناعات العسكرية، مثل الدرونات وسلاح الجو عموما، إذ لا يجب أن ننسى أن المغرب سيستقبل عمليات التصنيع الجزئي لطائرات F16 الأمريكية، ناهيك عن المركبات العسكرية وناقلات الجنود، ثم يجب استحضار شبكات المراقبة وأنظمة الحرب الإلكترونية والروبوتيك والأقمار الاصطناعية أيضا، فالمملكة معنية بها بشكل مباشر، وفي اعتقادي سوف تتم المزاوجة بين المتطلبات الكلاسيكية للجيوش وتحديات حروب الجيل الجديد».

ويخلص الخبير الاقتصادي إلى التذكير بأن المملكة «توجهت إلى عمليات التصنيع المرتبطة بالسفن المدنية والملاحة التجارية، وهو أمر يمكن أن يدفع نحو توجه المملكة إلى الصناعات العسكرية البحرية بما في ذلك البوارج والغواصات»، لكن ذلك قد لا يكون في المستقبل القريب، على اعتبار أن «هذه المجالات تتطلب وقتا حتى تنضج التجربة».

أي أسلحة سيصنعها المغرب؟

غير أن معرفة ما يمكن للمغرب تصنيعه، من الناحية النظرية على الأقل، يفرض مجددا الرجوع إلى القانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والذخيرة، الذي يُنص، بداية، على تشكيل «اللجنة الوطنية لعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة»، كما ورد في المادة الرابعة، والتي تتألف من الوزراء أو المسؤولين الحكوميين أو من يمثلونهم، المُكلفين بقطاعات إدارة الدفاع الوطني والداخلية والشؤون الخارجية والمالية والصناعة والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى 4 ممثلين عن القوات المسلحة الملكية، وواحد عن كل من الدرك الملكي والمديرية العامة للأمن الوطني وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

وينص القانون، كما نُشر في الجريدة الرسمية سنة 2021، على مراقبة أنشطة حاملي تراخيص التصنيع، من خلال لجنة يترأسها ممثل إدارة الدفاع الوطني، وتتكون من ممثلي قطاعات الداخلية والصناعة والتجارة الخارجية والجمارك والضرائب غير المباشرة والدرك الملكي، إلى جانب ممثل أو أكثر عن أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، حسب طبيعة عمليات المراقبة.

وبموجب النص نفسه، يجب إحداث نظام لدعم الاستثمار في مجال الصناعات الدفاعية، تتولى مهمته إدارة الدفاع الوطني مع وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الصناعة، كما نص القانون على إحداث لجنة للاستثمار في هذا المجال من بين مهامها اقتراح الحوافز التي يجب منحها للمستثمرين في إطار اتفاقيات، وتقديم المساعدة والدعم من أجل تمكينهم من تجاوز المُعيقات التي تقابل مشاريعهم.

ملاحِقُ القانون 10.20 هي التي تطرقت إلى أنواع العتاد والتجهيزات والأسلحة والذخيرة المعنية، وهي مقسمة إلى 3 فئات، أكبرها الفئة «أ» التي تضم الأسلحة النارية الخفيفة ذات العيار الصغير والأسلحة الرشاشة والمدافع بما في ذلك «الهاويتزر» و«الهاون» وقاذفات الصواريخ والقنابل اليدوية، إلى جانب جميع أنواع الذخيرة والقنابل والطوربيدات والألغام وأسلحة الليزر ذات القدرات التعطيلية والتدميرية، والمركبات القتالية المصفحة وغير المصفحة والطائرات و«الدرونز» والسفن الحربية، ومعدات الكشف والتشويش والرؤية الليلية والنظم المعلوماتية المعدة لاستخدامات عسكرية والأقمار الصناعية.

أما الفئة «ب» فتشمل الأسلحة والمعدات المستخدمة من طرف قوات الأمن، مثل قاذفات الصواريخ وقاذفات القنابل اليدوية والمركبات المصفحة وغير المصفحة المستخدمة في الحفاظ على الأمن، ومعدات الكشف أو تحديد الموقع الجغرافي أو التشويش على الاتصالات ومعدات المراقبة والتصويب والرؤية الليلة المستخدمة في حفظ النظام، وأسلحة الصعق الكهربائية ومولدات شل الحركة والقنابل المسيلة للدموع ومعدات مكافحة الشغب وغيرها، في حين أن الفئة «ج» تضم أسلحة القنص والرماية الرياضية، والأسلحة المستعملة في انطلاق المنافسات الرياضية.

ملف العشرية في موريتانيا..

15 سنة نافذة للرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز ومصادرة 100 مليون دولار من أملاكه وأملاك عائلته

نواكشوط - محمد سيدي عبد الله

مع صدور الحكم الاستئنافي القاضي بسجن الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز 15 عامًا نافذة، تعود قضية ملف ما بات يسمى إعلاميا في موريتانيا بـ «العشرية» ليتصدر واجهة المشهد السياسي والقضائي في البلاد، مثيرا بذلك السؤال القديم الجديد: هل الأحكام التي صدرت في هذا الملف هي انتصار قضائي في معركة مكافحة الفساد، أم أن ما جرى ليس سوى مشهد جديد من مشاهد تصفية الحسابات السياسية التي تُدار بحذر في دهاليز الدولة، بحسب الكثيرين.

مضى وقت طويل منذ أن بدأت فصول هذا الملف تتكشف أواخر 2019، حين بادر 24 نائبًا برلمانيًا بطلب فتح تحقيق في عشر سنوات من تسيير الشأن العام، امتدت بين 2009 و2019، هي فترة حكم ولد عبد العزيز. وبقدر ما كبر حجم الملف، وتشعبت أطرافه، تعقدت الأسئلة حوله، وانقسمت البلاد في تقييمه: بعضهم رآه لحظة تاريخية غير مسبوقة، والبعض الآخر رأى فيه محاكمةً انتقائية لا تخلو من رغبة في «تقليم أظافر» من كان ذات يوم سيّد القصر الرمادي.

البداية.. تهم ثقيلة توجه لمحمد عبد العزيز

في شهر فبراير 2020 صادق البرلمان الموريتاني على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية. أوكلت إليها مهمة مراجعة ملفات اقتصادية وسياسية شائكة، من صفقات الطاقة، إلى تسيير الموانئ، ثم العقارات العمومية.

اللجنة بدأت أعمالها سريعًا، مستدعية عددًا من الوزراء السابقين، ووجهت في يوليوز 2020 دعوة مباشرة للرئيس السابق للمثول أمامها، لكنه رفض، متمسكًا بحصانته التي يمنحها له الدستور.

وفي شهر يوليوز نفسه، أحيل التقرير إلى وزارة العدل، ومنها إلى النيابة العامة، ثم بدأت شرطة الجرائم الاقتصادية في شهر غشت 2020 تحقيقاتها، ليتم استدعاء رئيس الدولة السابق، محمد ولد عبد العزيز مرات عديدة لاستجوابه، حيث رفض في كل المرات التوقيع على المحاضر، مُصرًا على كونه محصنًا من الملاحقة.

شهر مارس من سنة 2021، وُجهت رسميًا التهم إلى ولد عبد العزيز ونحو عشرة مسؤولين في عهده، من بينهم وزراء ورؤساء مؤسسات عمومية، حيث جرى وضعهم تحت المراقبة القضائية. وبعد أشهر من ذلك، أي في يونيو2021، تم إيداع الرئيس السجن لأول مرة بسبب مخالفته شروط المراقبة.

بدأت المحاكمة في يناير 2023، وهي الأطول في تاريخ البلاد، حسب توصيف الصحفي الحسن المصطفى سيدي، المتخصص في شؤون العدالة.

ويقول الحسن الذي تابع الجلسات منذ وصول الملف إلى محكمة الاستئناف إن «الجلسات كانت تسير كما تسير باقي المحاكمات الأخرى، مجرد قاضٍ يعطي الفرصة للمتهمين للدفاع عن أنفسهم، والفرصة للنيابة العامة، وفرصة للمحامين»، مشيرًا إلى أن القاضي كان «متساهلًا جدًا مع المحامين رغم كثرة المشادات بينهم»، ولم يطرد أحدًا منهم.

وأضاف الحسن أن احترام استقلالية القضاء أمر واجب لكنه «نسبي جدًا»، فثمة من يقبل بأحكامه، وهناك من يعتبره مجرد جهاز تابع للسلطة التنفيذية.

إدانات ثقيلة وأحكام وغرامات

في دجنبر من سنة 2023، أصدرت المحكمة الجنائية المختصة في قضايا الفساد حكمها الابتدائي. خمس سنوات نافذة في حق ولد عبد العزيز، مع مصادرة ممتلكاته وحقوقه المدنية. وصدرت أحكام بالسجن والغرامات على آخرين، فيما تمت تبرئة وزراء سابقين مثل يحيى ولد حدمين ومحمد سالم ولد البشير.

في الحكم الاستئنافي الصادر الشهر الماضي، قررت الغرفة الجزائية بمحكمة الاستئناف رفع العقوبة إلى 15 سنة نافذة على الرئيس السابق، مع استمرار مصادرة الممتلكات. كما تم الحكم بسجن صهره محمد ولد امصبوع، ومحمد سالم ولد إبراهيم فال، المعروف بـ «المرخي»، لمدة سنتين لكل منهما.

وبرأت المحكمة محمد ولد الداف، وأصدرت حكمًا بحل هيئة «الرحمة» التي أسسها نجل الرئيس الراحل، أحمد ولد عبد العزيز، وصادرت ممتلكاتها.

كما ثبتت المحكمة الحكم الصادر في حق محمد الأمين أحمد باب بوبات ويعقوب محمد الأمين العتيق، ورفضت استئناف النيابة العامة بخصوص ستة متهمين آخرين، بينهم الوزراء السابقون غلام ولد حدمين ومحمد عبد الله إسلم أوداعة، ورفعت الحجز عن ممتلكاتهم.

رفضٌ واحتجاج

قبيل صدور الحكم، قرأ رئيس هيئة الدفاع عن الرئيس السابق، المحامي محمدن ولد اشدو، بيانًا وصف فيه الحكم بأنه «مشوب بعدم الاختصاص وتجاوز السلطة»، مضيفًا أنه «ينتهك المادة 93 من الدستور، ويخالف قرار المجلس الدستوري رقم 009/2024». ورأى ولد اشدو أن الحكم «غير مستند إلى أي أساس منطقي أو سند قانوني أو واقعي»، معتبرًا أنه «منبثق عما أثير في قاعة المحكمة من نقاش».

وقال إن «الحكم مستوجب للنقض بصريح المادة 545 من قانون الإجراءات الجنائية، وجدير بالبطلان بنص المادة 546 من القانون ذاته». وأكد تمسك الدفاع بجميع الوسائل القانونية والدستورية، قائلًا: «سنطرق كل الأبواب لضمان احترام دستور موريتانيا وقوانينها وقيمها وأخلاقها».

يقول المحامي محمد أنس ولد محمد، في تصريح خص به «الصحيفة» إن النيابة العامة تعاملت مع الملف كأي قضية عادية، ولم تُظهر أي اعتبار خاص لمكانة الرئيس السابق، انطلاقًا من أن دورها «سلطة اتهام لا سلطة عقاب».

وأشار إلى أن «التحقيق جرى بطرق عادية، واستخدمت فيه بدائل عن الحبس الاحتياطي»، مؤكدًا أن الرئيس تمتع بحريته ضمن الرقابة القضائية. ويضيف ولد محمد أن النيابة، في مرحلة الاستئناف، ربما تداركت ثغرات سابقة، ما أدى إلى تقديم أدلة أقوى، و «قد يكون ذلك سببًا في رفع العقوبة من خمس سنوات إلى 15».

وقال إن ولد عبد العزيز لم يُنتزع منه أي تصريح تحت الإكراه أو التعذيب، بل ظل متمسكًا بحقه في الإدلاء بتصريحاته، وحين اقتنع قاضي التحقيق بوجود أدلة قوية، أحال الملف إلى محكمة الفساد. موضحا أن قاضي التحقيق يملك صلاحية إبراء المتهم عبر إصدار أمر بعدم المتابعة، أو إحالته إلى المحاكمة إذا وجد أدلة قوية ومتضافرة، وهو ما حدث في هذه القضية، حيث تمت إحالة الرئيس السابق وبعض وزرائه السابقين إلى المحاكمة.

ورأى أن من حق ولد عبد العزيز التمسك بأي حجة، «وهو اختار أن يُظهر نفسه كضحية لمحاكمة سياسية، مستندًا إلى المادة 93 التي تضمن الحصانة»، وهي مادة تختلف القراءات حولها بين من يراها تحصينًا مطلقًا، ومن يرى أنها لا تشمل الأفعال التي تقع خارج ممارسة المهام الرئاسية أو بعد مغادرته المنصب.

ردود الفعل

يقول الصحفي الموريتاني الداه يعقوب، المقيم في الولايات المتحدة، إن المحاكمة جاءت في سياق سياسي معقد، تميز بانتقالات مفاجئة في الولاءات. ويصف ما جرى بأنه «متاجرة سياسية»، حيث انتقل بعض الداعمين للرئيس السابق إلى دعم الرئيس الحالي محمد ولد الغزواني مقابل تعيينات وصفقات اقتصادية، معتبرًا ذلك جزءًا من «ظاهرة التسمين»، حيث تعمد بعض الشخصيات إلى إصدار تصريحات قوية ثم الدخول في تفاوض غير معلن، ينتهي غالبًا بالانضمام إلى المعسكر الآخر.

ويرى الداه يعقوب أن هذه المحاكمة تحتم نهاية الرئيس السابق سياسيًا، مضيفًا أن العقوبة ستستمر معه حتى لا يصبح سنه مناسبًا للترشح مستقبلاً، ما لم تحدث وساطات أو تفاهمات تسمح له بالخروج من المسرح السياسي.

ويضيف أن هنالك قراءات ترى أن غزواني قد يصدر عفوًا مقابل اعتزال ولد عبد العزيز العمل السياسي، معتبرًا ما يجري إعلانًا غير مباشر عن نهاية الرجل الذي طالما كان رقمًا صعبًا في السياسة الموريتانية.

وأشار يعقوب إلى «توظيف سياسي واضح» من بعض الشخصيات المقربة من النظام الحالي، عبر الحديث عن أموال طائلة وذهب مخبأ، وحتى عن انقلاب كان سيقوم به الرئيس السابق، حسب قوله.

في المقابل، تحدثت هيئة الدفاع عن الطرف المدني، أي الدولة، في مؤتمر صحفي عقدته منتصف الشهر الماضي، وقالت إن «الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز وأسرته وأبناء عمومته، استفادوا وحدهم من سرقة الأموال العامة». وأكدت أن ذلك «موثق بالأدلة، خصوصًا القطع الأرضية». وأضافت الهيئة أن «الوزراء الذين تمت تبرئتهم، لم يكونوا مسؤولين عن شيء، وبعض المحامين طلب براءتهم منذ البداية»، لافتة إلى أن محكمة الاستئناف «أضافت شخصين للملف، أحدهما صهر الرئيس السابق، والذي يمتلك تسعة مليارات».

خلفية المشهد

رغم الضجيج السياسي والإعلامي المصاحب للملف، فإن الرئيس الحالي للجمهورية الإسلامية الموريتانية، محمد ولد الشيخ الغزواني لم يُعرف عنه أي تدخل مباشر في القضية.

الإعلامي عبد الله اتفاغ المختار كتب، عبر صفحته على فيسبوك، أن غزواني «حرص منذ البداية على النأي بنفسه عن تسييس الملف»، ورفض توجيه الإعلام أو تعبئة الشارع، على عكس ما كان يمكن أن يحدث في قضايا من هذا النوع.

وأضاف ولد اتفاغ المختار أن الدولة لم تعبئ أجهزتها ولا أنصارها للمطالبة بإنزال العقوبات، رغم حساسية الملف.

وفي مقابل ذلك، نشطت التعبئة الشعبية والحقوقية من قبل أنصار الرئيس السابق، داخل البلاد وخارجها. ففي نواكشوط، نظم عدد من أنصاره وقفة أمام قصر العدل، رفعوا خلالها لافتات تحمل صورته معنونة بـ«رئيس الفقراء»، مطالبين بوقف ما وصفوه بـ«محاكمة انتقائية».

أما خارج البلاد، فقد نظم نشطاء موريتانيون وقفة احتجاجية أمام مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، للمطالبة بالإفراج عن الرئيس السابق، وتمكينه من تلقي العلاج في الخارج. ورفع المشاركون في الوقفة صوره، ورددوا شعارات تعتبر استمرار حبسه تعسفًا لا يليق برئيس سابق يُعاني أوضاعًا صحية صعبة.

حكم مشدد

وكان ولد عبد العزيز قد حكم موريتانيا لفترتين رئاسيتين من 2009 إلى 2019، قبل أن يقرر عدم الترشح في انتخابات يونيو 2019، داعمًا خلفه محمد ولد الغزواني.

وفي 24 يناير 2023، تم توقيفه في إطار قضية فساد كبرى، بعدما أمضى فترة احتجاز سابقة في عام 2021، في عهد خلفه الذي يُعد من أكثر المقربين منه.

وقد جمدت السلطات 41 مليار أوقية (أكثر من 100 مليون دولار) من ممتلكاته وممتلكات أفراد عائلته، وفقًا لما نقلته وسائل إعلام محلية.

ويُعتبر الرئيس ولد عبد العزيز البالغ من العمر 68 عامًا، من بين قلة من رؤساء الدول السابقين الذين أدينوا بالإثراء غير المشروع أثناء توليهم السلطة، في حين يُحاكم نظراؤه غالبًا بتهم أخرى كالقتل أمام المحاكم الوطنية أو الدولية.

وأشار صحافي محلي حضر جلسة النطق بالحكم إلى أن الرئيس السابق لم يُظهر أي علامات تأثر عند صدور الحكم المشدد ضده في الاستئناف، الذي يمثل ضربة جديدة لمساره القضائي المستمر.

> **في دجنبر من سنة 2023، أصدرت المحكمة الجنائية المختصة في قضايا الفساد حكمها الابتدائي. خمس سنوات نافذة في حق ولد عبد العزيز، مع مصادرة ممتلكاته وحقوقه المدنية. وصدرت أحكام بالسجن والغرامات على آخرين، فيما تمت تبرئة وزراء سابقين مثل يحيى ولد حدمين ومحمد سالم ولد البشير.**

> **الصحفي الموريتاني الداه يعقوب، المقيم في الولايات المتحدة، يقول إن المحاكمة جاءت في سياق سياسي معقد، تميز بانتقالات مفاجئة في الولاءات. ويصف ما جرى بأنه «متاجرة سياسية»**

في تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

«المخطط الأخضر» كرّس الريع الفلاحي وانحاز للأقوياء وسحق الفلاحين الصغار

الصحيفة من الرباط

منذ إطلاقه سنة 2008، روّج مخطط «المغرب الأخضر»، الذي كان يقوده وزير الفلاحة آنذاك عزيز أخنوش، لوعود وردية بتحقيق التنمية الفلاحية الشاملة، والارتقاء بأوضاع الفلاحين، خصوصا منهم الفئات الهشة والمتوسطة، لكن بعد مرور أزيد من 15 عاما، ومع انتقال أخنوش من وزارة الفلاحة إلى رئاسة الحكومة، كشفت تقارير رسمية على رأسها تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الأخير، صورة مغايرة لواقع فلاحي يزداد هشاشة، واختلالات هيكلية كرّسها المخطط بدل معالجتها، لا سيما فيما يخص الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، إذ تحول إلى منظومة مزدوجة السرعة، استفاد منها الكبار، وخسر فيها الصغار، وفشل في الوفاء بوعده المركزي القائم على إنصاف الفلاح العائلي، وعوض أن يكون أداة لتمكينه، أصبح أحد الأسباب الرئيسية في تكريس هشاشته وتهميشه.

وارتكز مخطط المغرب الأخضر الشهير على دعامتين، الأولى تهدف إلى تطوير فلاحة عصرية تنافسية موجهة للأسواق الدولية، والثانية وُصفت بـ«الفلاحة التضامنية»، وجُعلت خصيصا للفلاحين الصغار من أجل إدماجهم في التنمية وتقليص الفوارق، لكن الواقع، كما يكشف تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رأيه الذي صدر تحت عنوان «الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة من أجل مراقبة أكثر ملائمة، مبتكرة ودامجة مستدامة وذات بعد ترابي»، بعد مرور أزيد من عقد على تنفيذ هذه الاستراتيجية، يُظهر أن هذه الدعامة الثانية لم تكن سوى شعار تجميلي، في حين أن الاستثمارات والجهود الفعلية صُبّت في اتجاه الدعامة الأولى، بشكل جعل الفلاحين الصغار ضحايا لهذه المفارقة السياسية والتخطيطية.

وعود مُعلقة على دعامتين.. حين انحاز «المغرب الأخضر» للأقوياء

بحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فقد تم تخصيص ما مجموعه 99 مليار درهم كمجموع للاستثمارات المنجزة في إطار مخطط المغرب الأخضر، لكن الدعم المخصص فعليا للفلاحين العائليين في إطار مشاريع الفلاحة التضامنية لم يتجاوز 14.5 مليار درهم فقط، وهذا يعني أن أقل من 15% من مجموع التمويلات وُجهت إلى الفئة التي تمثل العمود الفقري للفلاحة المغربية، إذ أن 70% من مجموع الاستغلاليات الفلاحية تقل مساحتها عن 5 هكتارات، ما يعكس ضعف التوازن في الاستهداف.

وعلى الرغم من هذه التخصيصات المحدودة، فإن الفلاحين المستهدفين لم يستفيدوا بالشكل الموعود، لأسباب بنيوية وظرفية، فالتقرير يبرز أن العديد من الفلاحين الصغار تم إقصائهم بسبب غياب الوثائق العقارية أو ضعف انخراطهم في التعاونيات أو البنيات المنظمة، وهي شروط اعتُبرت ضرورية للاستفادة من المشاريع، لكنها عمّقت الفجوة بدل معالجتها. كما أشار المجلس إلى أن الدعم المقدم في هذه الدعامة اقتصر غالبا على تمويل بعض المعدات البسيطة، دون معالجة المشكلات الجوهرية المتعلقة بولوج السوق، أو تسويق الفائض، أو تمويل الإنتاج، أو تثمين سلاسل القيمة.

في المقابل، نُفذت الدعامة الأولى بكل حزم، وركزت على تشجيع الإنتاج الفلاحي المرتبط بالتصدير، مثل الخضر والفواكه والحوامض، عبر تمكين الفلاحين الكبار والمستثمرين من امتيازات متعددة، منها ولوج واسع لأنظمة الري الحديثة، تحفيزات ضريبية ومالية، دعم تقني ومواكبة مؤسساتية قوية، إدماج سهل في سلاسل التصدير والتوزيع الدولية.

ويكشف التقرير أن هذا التوجه أسهم في تعميق الفوارق داخل القطاع الفلاحي، حيث أن 3% فقط من الاستغلاليات (أي الاستغلاليات الكبرى) أصبحت تساهم بحوالي 32% من القيمة المضافة الفلاحية، بينما الفلاحون الصغار والمتوسطون، الذين يمثلون الأغلبية المطلقة، لا يساهمون سوى بـ29% منها.

حين تُقصي الأغلبية بالصمت البيروقراطي

في خضم الحديث الرسمي عن عدالة مجالية وتنمية دامجة، يكشف التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن المقاربة المعتمدة في تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، خاصة في شقه الموجه للفلاحين الصغار، قد شابها اختلال جوهري في توزيع الاستثمارات، وانحراف وظيفي في شروط الاستفادة، أفضى إلى إقصاء فعلي لغالبية المستغلين الفلاحيين الذين يُفترض أنهم الفئة المستهدفة الأولى.

ويشير التقرير إلى أن المخطط الذي خصص ما مجموعه 99 مليار درهم من الاستثمارات العمومية في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018، ضمن برنامج يضم ورغم إدماج مفاهيم مثل «الفلاحة التضامنية» و«مقاربة النوع» و«العدالة المجالية» في الوثائق الرسمية للمخطط، إلا أن الواقع كشف أن هذه المبادئ لم تترجم إلى آليات فعالة، فالفلاحون الصغار ظلوا يواجهون مشاكل التمويل، ضعف التسويق، هشاشة البنيات التحتية، ارتفاع أسعار المدخلات، ضعف التأطير الفلاحي، والتهميش المؤسساتي، دون تدخل حكومي فعّال لتصحيح هذه الاختلالات.

ولم تؤد هذه السياسة إلا إلى زيادة النزوح القروي، وتراجع الفلاحة المعيشية، وانحصار قدرة الفلاحين الصغار على الاكتفاء الذاتي، بعدما أُقصوا من منظومة الإنتاج والتوزيع لصالح وحدات كبيرة ومندمجة رأسيا.

> **الدعم المخصص فعليا للفلاحين العائليين في إطار مشاريع الفلاحة التضامنية لم يتجاوز 14.5 مليار درهم فقط، وهذا يعني أن أقل من 15% من مجموع التمويلات وُجهت إلى الفئة التي تمثل العمود الفقري للفلاحة المغربية، إذ أن 70% من مجموع الاستغلاليات الفلاحية تقل مساحتها عن 5 هكتارات، ما يعكس ضعف التوازن في الاستهداف**

مشاريع «الفلاحة التضامنية» الموجهة للفلاحين العائليين، وجه أغلب التمويل إلى الدعامة الأولى الخاصة بالفلاحة التصديرية الكبرى، ما جعل الفلاحين الصغار ينالون حصتهم فقط من الفُتات المتبقي من الموارد، رغم وُعود إدماجهم.

ويرصد التقرير أن المقاربة المعتمدة في تحديد المستفيدين من مشاريع الدعامة الثانية قامت على معايير إدارية وبيروقراطية غير ملائمة لواقع الفلاح العائلي الصغير، ومن ضمنها ضرورة التوفر على سند عقاري موثق، وهو شرط لا يتوفر في عدد كبير من الفلاحين التقليديين الذين يشتغلون على أراض جماعية أو عائلية غير محفظة، ثم الانخراط في تعاونيات أو مجموعات ذات نفع اقتصادي، في حين أن ضعف الوعي القانوني والبنيات الاجتماعية التقليدية في العديد من المناطق، لا يشجع على هذا الانخراط، ويجعل الفلاح معزولًا عن شبكات الدعم المؤسسي، مع القدرة على تقديم ملف إداري متكامل، وهو أمر يتعذر غالبا على الفلاح الصغير في القرى والمناطق الجبلية بسبب بعده عن المعلومة، وانعدام المواكبة الإدارية.

ونتيجة لذلك، حُرم الآلاف من الفلاحين العائليين من الولوج إلى المشاريع المعلنة باسمهم، ليتكرّس بذلك نوع جديد من الإقصاء الهيكلي لا يتم عبر قرارات صريحة، بل عبر منظومة معايير لا تراعي الهشاشة الفعلية.

وحتى الفلاحون الذين تمكنوا من الولوج إلى مشاريع «الفلاحة التضامنية» غالبا ما تلقوا دعما محدودا لا يرقى إلى حجم الحاجيات الأساسية، إذ اقتصر هذا الدعم، في كثير من الأحيان، على توزيع أدوات فلاحية بسيطة، أو تقديم تجهيزات محدودة للري، دون مرافقة حقيقية في الإنتاج أو التسويق أو التثمين، ودون بناء سلاسل قيمة متكاملة، كما أن ضعف الولوج إلى التمويل والتأمين والاستشارة التقنية، إضافة إلى استمرار المضاربات في الأسواق، جعل هذا الدعم غير قادر على توفير تحول بنيوي في وضعية الفلاح العائلي، بل ظل في الغالب مجرد تدخل ظرفي محدود الأثر.

> **أحد أخطر أشكال الإقصاء التي يتحدث عنها التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يتمثل في هيمنة الوسطاء والمضاربين على عملية تسويق الفائض الفلاحي، ففي غياب تنظيم قوي للفلاحين داخل تعاونيات أو جمعيات، وغياب مسالك تسويق قصيرة ومؤطرة، يقع الفلاح الصغير تحت رحمة «سوق غير منظم» تُحدد فيه الأسعار خارج منطق الكلفة أو الجودة**

وأحد أخطر أشكال الإقصاء التي يتحدث عنها التقرير يتمثل في هيمنة الوسطاء والمضاربين على عملية تسويق الفائض الفلاحي، ففي غياب تنظيم قوي للفلاحين داخل تعاونيات أو جمعيات، وغياب مسالك تسويق قصيرة ومؤطرة، يقع الفلاح الصغير تحت رحمة «سوق غير منظم» تُحدد فيه الأسعار خارج منطق الكلفة أو الجودة، بل وفق منطق الربح السريع للوسيط، وهذا الوضع جعل الفلاح العائلي، حتى حين ينتج، يبيع بأقل من كلفة الإنتاج أحيانا، بينما ترتفع الأسعار بالنسبة للمستهلك النهائي بشكل لا يعكس وضعية المنتج، ولا يعزز العدالة الاقتصادية المفترضة.

وتكشف هذه المعطيات، زيف مقولة «فلاحة تضامنية»، حين تتحول إلى مجرد بند في وثيقة استراتيجية بلا أثر على الأرض، ما دامت معايير الاستفادة تُقصي الضعفاء بفعل صمت القانون، وتُكافئ المهيمنين بفعل قوة التنظيم والتمويل والارتباطات المؤسساتية، فبدل أن تُحدث الدعامة الثانية تحولاً في حياة الفلاحين الصغار، تحولت إلى أداة تجميل سياسي لسياسات عمّقت الهشاشة والتهميش في أوساطهم، ورسخت نظامًا زراعيًا غير عادل قائم على المحظوظين الذين يمتلكون الأرض، والمعلومة، والقدرة على التفاوض، في مقابل الأغلبية التي تشتغل على هامش السوق والمؤسسات.

حين يُترك العمود الفقري للفلاحة في مهب الأزمات

رغم أن الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة تشكّل 70% من مجموع الاستغلاليات الفلاحية في المغرب، إلا أن التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يرصد أنها تعاني من هشاشة متنامية وتهميش ممنهج، يجعلها عاجزة عن أداء دورها الحيوي في التنمية القروية وتحقيق الأمن الغذائي، وقد جاء هذا التشخيص مدعوما بعدد من المؤشرات الصريحة والمترابطة التي تضع هذا النمط الفلاحي أمام تحديات هيكلية ومركّبة، فأول عوامل الهشاشة التي أشار إليها التقرير هو الطابع المجزأ للأراضي الفلاحية، حيث تعاني أغلب الاستغلاليات الصغيرة من تقليص مستمر للمساحة بفعل الإرث والتنازع حول الملكية، وهو ما يؤدي إلى استغلاليات غير قابلة للاستدامة أو التطوير، ويُوصَف هذا الوضع بأنه أحد أبرز الأسباب البنيوية لإضعاف مردودية الفلاحة العائلية.

وتواجه الفلاحة العائلية محدودية كبيرة في الولوج إلى وسائل الإنتاج، خصوصا، الماء على اعتبار أن 92% من الأراضي المزروعة توجد في مناطق بورية تعتمد على التساقطات، ما يجعل الإنتاج عرضة لتقلبات المناخ، ثم غياب آليات تمويلية مناسبة وملائمة لواقع الفلاح الصغير يمنعه من الاستثمار أو مواجهة الأزمات، فيما تعرف أسعار الأسمدة، البذور، والأعلاف، ارتفاعا متواصلا ما يثقل كاهل الفلاح الصغير ويحدّ من القدرة الإنتاجية، كما يشير التقرير إلى نقص كبير في التأطير

الفلاحي، وضعف الموارد البشرية المكلفة بالإرشاد، ما يؤدي إلى فجوة معرفية بين الفلاحين والتحولات التقنية الحديثة.

وترتبط هشاشة الفلاح العائلي أيضا بغياب بيئة مساعدة للاستقرار والإنتاج، فالمناطق التي تنتشر فيها الفلاحة الصغيرة، وخصوصا الجبلية والمعزولة، تعاني من ضعف واضح في الطرق والمسالك القروية، شبكات الماء والكهرباء، خدمات التعليم والصحة، ويؤكد التقرير أن هذه المناطق لم تستفد بما يكفي من برامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، مما يفاقم عزلة الفلاحين ويضعف جاذبية العالم القروي، خاصة لدى الشباب.

ويرى المجلس أن أحد أبرز مظاهر التهميش الهيكلي يتمثل في الاندماج المحدود للفلاح العائلي داخل سلاسل التسويق والتوزيع، إذ يفسّر ذلك من خلال غياب التعاونيات القوية والمهيكلة، ضعف القدرة التفاوضية الفردية للفلاحين، هيمنة الوسطاء على الأسواق الأسبوعية وسلاسل التوزيع، صعوبة الولوج إلى الأسواق المنظمة أو التصديرية، ونتيجة لذلك، يضطر الفلاح الصغير إلى بيع منتوجه بأثمان لا تغطي تكاليف الإنتاج، بينما ترتفع الأسعار عند المستهلك النهائي، ما يُسهم في تكريس حلقة اقتصادية جائرة.

وتكشف المعطيات الإحصائية أن الاستغلاليات الصغيرة (أقل من 5 هكتارات) تشكل 70% من مجموع الاستغلاليات، لكنها لا تسهم إلا بـ 25% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، و29% فقط من القيمة المضافة الفلاحية، في المقابل، تستحوذ الاستغلاليات الكبرى (3% من المجموع) على 32% من القيمة المضافة.

> **تكشف المعطيات الإحصائية أن الاستغلاليات الصغيرة (أقل من 5 هكتارات) تشكل 70% من مجموع الاستغلاليات، لكنها لا تسهم إلا بـ 25% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، و29% فقط من القيمة المضافة الفلاحية، في المقابل، تستحوذ الاستغلاليات الكبرى (3% من المجموع) على 32% من القيمة المضافة.**

وهذه المفارقة توضح أن العائق ليس في حجم الفئة وإنما في شروط اشتغالها. فالفلاحون الصغار يشتغلون بكثافة، لكن في ظروف إنتاجية وخدماتية تجعل مردودهم ضعيفًا، وهو ما يعمق الفوارق ويجعل سياسات التنمية غير متكافئة.

ونظرا لكل هذه العوامل، يجد الفلاح العائلي نفسه عالقا في دائرة التهميش الاقتصادي والاجتماعي، إنتاجه غير منتظم، مداخيله متقلبة، ولا يملك شبكة حماية اجتماعية حقيقية، ما يدفع كثيرين للهجرة نحو المدن أو الانقطاع عن النشاط الفلاحي، كما يشير التقرير إلى أن هذه الهشاشة الهيكلية لا تنعكس فقط على الأفراد، بل على استمرارية المجتمعات القروية برمتها، التي تعاني من تفريغ ديمغرافي وتفكك نسقي نتيجة انعدام شروط الحياة الكريمة.

إقصاء مزدوج للنساء والشباب: رافعتان معطلتان بفعل السياسات المنغلقة

رغم الشعارات المتكررة حول «إدماج الفئات الهشة» في السياسات الفلاحية، يؤكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن النساء القرويات والشباب الفلاحي يظلان من أكثر الفئات تهميشا داخل البنية الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة، وهو تهميش لا يقتصر على الأثر الاجتماعي أو الاقتصادي فقط، بل يتعداه إلى تعطيل فئتين تشكلان أهم رافعتين لإعادة تجديد النسيج الفلاحي والرفع من قدرته على الصمود في وجه الأزمات المناخية والاقتصادية والديمغرافية.

ويبين التقرير أن النساء في الأوساط القروية يضطلعن بدور أساسي في تدبير الاستغلاليات الفلاحية، خاصة الصغيرة منها. فهن لا يقتصرن فقط على المهام الزراعية التقليدية كغرس وجني المحاصيل أو تربية الدواجن والمواشي، بل يشرفن فعليًا على تدبير موارد الأسرة الفلاحية، وغالبًا ما يتكلفن ببيع المنتوجات في الأسواق الأسبوعية، أو بتحويلها إلى مشتقات منزلية لتثمينها.

ومع ذلك، يؤكد المجلس أن عمل النساء الفلاحيات لا يزال غير معترف به قانونيا أو مؤسساتيًا، وغالبا ما يُصنّف ضمن «العمل العائلي غير المؤدى عنه»، مما يكرّس غياب استقلاليتهن المالية ويحول دون مشاركتهن الفعلية في اتخاذ القرار داخل الأسرة أو التعاونيات أو الهيئات المهنية.

ويضيف التقرير أن مشاركة النساء في الهيئات التدبيرية لا تزال هامشية، حيث تُدار أقل من 7% من الاستغلاليات الفلاحية من طرف نساء، وهو رقم يكشف مدى الفجوة بين دورهن الفعلي على الأرض ومكانتهن داخل الهيكلة الرسمية للقطاع.

ولا تتوقف مظاهر الإقصاء عند الجانب الاقتصادي، بل تمتد إلى ضعف ولوج النساء إلى التكوين والتأطير التقني، وصعوبة الحصول على التمويل بسبب غياب الضمانات، فضلا عن العوائق السوسيو-ثقافية التي تحدّ من حرية الحركة والمشاركة العامة.

ويسجّل التقرير أن هذا الإقصاء البنيوي أدى إلى تراجع تأثير النساء في تطوير الأنشطة الفلاحية ذات القيمة المضافة، رغم أنهن يشكلن القوة الدافعة في قطاعات إنتاجية استراتيجية مثل زيت الأركان، والزعفران، والعسل، والمنتوجات المحلية المجالية.

ولا يختلف حال الشباب في الوسط القروي عن حال النساء من حيث الإقصاء، بل لعل وضعيتهم تنذر بأزمة ممتدة في الزمن، إذ يشير المجلس إلى أن الشباب يمثلون رافعة حيوية لتجديد النسيج الفلاحي، سواء من حيث القدرات البدنية، أو الاستعداد لتبني التكنولوجيات الحديثة، أو القابلية للتكوين والانخراط في سلاسل القيمة المندمجة.

لكن التقرير يؤكد أن عوائق بنيوية ومنهجية تحُول دون إدماج فعلي للشباب في الفلاحة العائلية، على رأسها صعوبة الولوج إلى الأرض، سواء لغياب التمليك أو تعقيد الإجراءات المرتبطة بتعبئة الأراضي الجماعية، ضعف قابلية الشباب للحصول على التمويل، بسبب غياب الضمانات البنكية، وعدم ملاءمة شروط القروض، غياب التأطير المؤسساتي المناسب، وضعف انخراطهم في التنظيمات المهنية أو التعاونيات، وضعف جاذبية العالم القروي نتيجة النقص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية (تعليم، صحة، نقل).

وكل ذلك يُنتج واقعا يُدفع فيه الشباب إلى الهجرة القسرية نحو المدن أو الخارج، مما يؤدي إلى شيخوخة متزايدة داخل الفلاحة العائلية، وفقدان متدرج للمعارف المحلية والدينامية الاجتماعية داخل القرى، إذ يلاحظ التقرير أن مختلف البرامج الموجهة للشباب، كـ«مخطط الجيل الأخضر» أو برنامج «فرصة»، لا تزال ذات وقع محدود على الميدان، إما بسبب ضعف الاستهداف الترابي، أو تعقيد المساطر، أو غياب التتبع والمواكبة الميدانية.

فشل السياسات الزراعية في تقليص الفوارق

في سياق استراتيجي يتسم بتسويق خطاب الإقلاع الفلاحي كمحرّك أساسي للنمو، يعود تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ليكشف الهوّة العميقة بين الشعارات التنموية التي رُفعت مع مخطط «المغرب الأخضر» ومن بعده «الجيل الأخضر»، والنتائج الميدانية التي لا تزال تُكرّس الفوارق بدل تقليصها.

فرغم أن المخطط الفلاحي أُعلن عنه باعتباره تحولا نوعيا يهدف إلى إرساء فلاحة فعالة وعادلة، فإن التقرير يؤكد أن هذه السياسات، وعلى رأسها مخطط المغرب الأخضر، ساهمت في تعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية داخل الوسط القروي، وأدت إلى تركيز غير مسبوق للثروة والموارد والدعم العمومي في أيدي فئة محدودة من الفلاحين الكبار والمستثمرين، في مقابل تهميش الأغلبية الساحقة التي تمثل الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة.

المجلس وصف هذه المفارقة بعبارات دقيقة، موضحا أن السياسة الفلاحية خلال العقد الماضي ظلت مرتبطة بمنطق الربحية والإنتاجية والتصدير، وهو منطق أدى إلى تغييب البُعد التضامني والاجتماعي، وإقصاء الفلاح الصغير من معادلة التنمية، رغم أنه يمثل الركيزة الأساسية للنسيج الفلاحي الوطني.

ومن بين أخطر ما سجله التقرير، أن تطبيق السياسات الزراعية بشكل غير متوازن أدى إلى ظهور ما يشبه فلاحتين داخل المغرب، الأولى فلاحة حديثة ومسقية في مناطق السهول الخصبة، تستفيد من البنيات التحتية، والأسواق المنظمة، ومنظومات الري والتأطير التقني والدعم المؤسسي، وفلاحة ثانية تقليدية بورية، متمركزة أساسًا في المناطق الجبلية والهامشية، تعتمد على الموارد الذاتية، وتواجه هشاشة المناخ والتضاريس، ولا تستفيد من آليات الدعم.

هذه الفوارق، التي كان من المفترض أن تعمل السياسات العمومية على تذويبها، تم تكريسها، حسب تعبير المجلس، بفعل التمركز الجغرافي للاستثمارات، وغياب مقاربة ترابية منصفة، ما جعل المناطق المعزولة، حيث تتركز الفلاحة العائلية، خارج دورة التنمية.

الجيل الأخضر... إعادة إنتاج للاختلالات بمنطق تجميلي

في تقييمه لاستراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030»، يشير التقرير إلى أنها لم تنجح حتى الآن في تدارك الاختلالات البنيوية السابقة، رغم تبنيها لمفاهيم جديدة مثل بروز طبقة وسطى فلاحية، التمكين الاقتصادي للشباب القروي، تعزيز العدالة المجالية، وتدبير الموارد الطبيعية.

لكن هذه المفاهيم، حسب المجلس، ظلت حبيسة الوثائق الاستراتيجية ولم تتحول إلى نتائج ملموسة على الأرض، فلا يوجد ما يدل على تحسن أوضاع الفلاحين الصغار في المناطق الجبلية والنائية، ولا على بروز حقيقي لطبقة وسطى قروية قادرة على الاستقرار والاندماج في النسيج الإنتاجي، بل على العكس، لا تزال المؤشرات تنذر بارتفاع الهشاشة، وتفاقم النزوح القروي، وتفكك النسيج الاجتماعي.

المجلس يدق ناقوس الخطر

أمام هذا الواقع، ينتقل المجلس من مرحلة التشخيص إلى مرحلة التنبيه والتحذير، داعيا إلى مراجعة جوهرية لنهج التعامل مع الفلاحة العائلية، والانتقال من سياسات انتقائية تفضل الربحية، إلى أخرى مندمجة تراهن على العدالة الاجتماعية والاستدامة.

ومن بين التوصيات المركزية التي تضمنها التقرير وضع خطة وطنية خاصة بالفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، تراعي خصوصياتها التراثية، وطابعها الاجتماعي والإيكولوجي، وليس فقط الاقتصادي، وتوسيع نطاق الدعم العمومي ليشمل الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والبنية التحتية، وليس الاكتفاء بدعم الإنتاج أو الاستثمارات الكبرى.

وأوصى المجلس كذلك، بضرورة إصلاح منظومة التسويق من خلال تقنين الوسطاء، وإنشاء قنوات توزيع عادلة، وتشجيع البيع المباشر عبر الأسواق القروية والرقمية، وتمكين الفلاحين من التنظيم المهني داخل تعاونيات قوية وشفافة، تُمكنهم من التفاوض الجماعي ومراكمة القيمة داخل السلسلة، مع تحسين الولوج إلى التمويل والتكوين والتأمين الفلاحي، مع تبسيط المساطر وتقريب الخدمات من المناطق القروية المعزولة.

وفي المجمل، فإن ما تكشفه معطيات تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لا يترك مجالا للالتباس حول أن مخطط المغرب الأخضر الذي روّج له كرافعة مركزية لتنمية القطاع الفلاحي، فشل في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي قام عليها، وانتهى إلى تكريس فوارق بنيوية بدل تقليصها، إذ وُلد هذا المخطط تحت شعار المزاوجة بين فلاحة عصرية موجهة للتصدير وفلاحة تضامنية تدمج الفئات الصغرى، لكنه سرعان ما انحاز بالكامل إلى منطق السوق، وأدار ظهره للاعتبارات الترابية والاجتماعية والبيئية.

> **فشل مخطط المغرب الأخضر في بناء طبقة وسطى فلاحية مستقرة، وعجز عن إرساء فلاحة مستدامة ومنصفة، وأخفق في وقف النزيف القروي والتصحر الاجتماعي الذي يزحف على القرى المغربية عامًا بعد عام، كما لم تستطع الاستراتيجية التي تلته، أي «الجيل الأخضر»، أن تُصحّح هذا المسار أو أن تلتقط جوهر الإشكال: أن التنمية لا تُبنى بالمؤشرات الرقمية وحدها، بل بالعدالة والكرامة وتوزيع الفرص والموارد.**

من جهة ثانية، فإن النتائج التي تمخض عنها المخطط لم تكن مجرد عجز جزئي في بلوغ بعض المؤشرات، بل جسدت فشلًا هيكليا في تصور تنمية دامجة. فقد جرى تركيز الاستثمارات العمومية في يد أقلية من الفلاحين الكبار والمستثمرين، بينما تُرك الملايين من الفلاحين الصغار، الذين يشكلون الغالبية الساحقة من الاستغلاليات، على هامش الدعم والتأطير والتمكين، وقد تحوّلت «الفلاحة التضامنية»، التي يفترض أن تشكل العمود الاجتماعي للمخطط، إلى مجرد بند ثانوي في وثيقة استراتيجية تهيمن عليها الأرقام والتقارير الموجهة للترويج السياسي.

وتحت غطاء «الإقلاع الفلاحي»، تم تعميق الفوارق الترابية بين مناطق السهول المسقية التي استفادت من مشاريع مهيكلة، والمناطق الجبلية والهامشية التي ظلت محرومة من أبسط شروط البنية الأساسية، كما جرى تسليع الأرض والماء والموارد الطبيعية، في غياب تام لمقاربة حقوقية أو بيئية أو اجتماعية، أما النساء القرويات، والشباب، وهم الأكثر هشاشة، فظلت مساهماتهم محجوبة خلف جدران البيروقراطية وضعف الاعتراف، مما عمّق أزمتهم المعيشية والنفسية، وكرّس انسحابهم من الفعل التنموي.

ولقد فشل مخطط المغرب الأخضر في بناء طبقة وسطى فلاحية مستقرة، وعجز عن إرساء فلاحة مستدامة ومنصفة، وأخفق في وقف النزيف القروي والتصحر الاجتماعي الذي يزحف على القرى المغربية عامًا بعد عام، كما لم تستطع الاستراتيجية التي تلته، أي «الجيل الأخضر»، أن تُصحّح هذا المسار أو أن تلتقط جوهر الإشكال: أن التنمية لا تُبنى بالمؤشرات الرقمية وحدها، بل بالعدالة والكرامة وتوزيع الفرص والموارد.

حاورته - خولة اجعيفري

السفير الباكستاني بالرباط

باكستان لا تريد الحرب مع الهند، لكن إن فرضت علينا، فسيكون ردنا مناسبا، ومتكافئًا، وصارما.. وموقفنا من قضية الصحراء «قيد المراجعة»

● تزامن تعيينكم سفيرا في الرباط مع واحدة من أخطر الأزمات بين باكستان والهند كيف تنظر إسلام آباد إلى الهجوم الهندي؟ هل تعتبرونه رد فعل مؤقتا أم تحولا استراتيجيا في العقيدة الهندية؟

ترى باكستان أن هذه الهجمات تمثل انتهاكا صارخا لجميع الأعراف والقواعد في عصرنا الحالي، لقد تم انتهاك سيادتنا، وكان من الواجب الرد بشكل مناسب. فالأمر لا يتعلق برد فعل، بل هو فعل مدبر مسبقا لتحقيق مكاسب سياسية، وبالتالي لا مجال مطلقا لتبني مثل هذه العقيدة، وسيتم التعامل معها وفقا لذلك.

● من المثير للاهتمام أن الهند اقترحت محادثات مشتركة مع باكستان وحددت مهلة حتى 8 ماي، لكنها انسحبت فجأة من الاتفاق في 23 أبريل، تلا ذلك ضربات صاروخية على مناطق باكستانية، في نظركم، هل كان ذلك تكتيكا دبلوماسيا أم أن الهند كانت تحاول إيصال رسالة؟

رئيس الوزراء مودي «عدو ماكر» وهو المسؤول عن تقلص المساحة المتاحة للحوار والوساطة داخل الدوائر الدبلوماسية والسياسية الهندية، ويُعرف السيد مودي علنا بكونه أصوليا معاديا للمسلمين، وهو المسؤول عن مذبحة غوجارات عام 2002 التي شهدت مقتل آلاف المسلمين في الهند تحت رعايته، العملية الأخيرة المضلّلة في جامو وكشمير، وما صاحبها من اتهامات لباكستان، ما هي إلا حيلة سياسية جديدة من حكومة مودي في فترة الانتخابات.

> رئيس الوزراء مودي «عدو ماكر» وهو المسؤول عن تقلص المساحة المتاحة للحوار والوساطة داخل الدوائر الدبلوماسية والسياسية الهندية، ويُعرف السيد مودي علنا بكونه أصوليا معاديا للمسلمين، وهو المسؤول عن مذبحة غوجارات عام 2002 التي شهدت مقتل آلاف المسلمين في الهند تحت رعايته

● إلى أي مدى تعتقدون أن التوتر بين البلدين قد يتصاعد، خصوصا إذا نفذت الهند تهديداتها بخصوص مصادر المياه؟ هل تعتقدون أن الوضع قد يؤدي إلى حرب مفتوحة؟

الوضع بالتأكيد خطير، وأي استمرار في هذا التصعيد العسكري ستر عليه باكستان بشكل فعّال وقوي، ونعتبر أنه لا يوجد في اتفاقية مياه السند، التي تُدار من قبل البنك الدولي، ما يسمح بإنهائها من جانب واحد، وبالتالي فإن أي عدوان من هذا النوع سنتعامل معه عبر القنوات المناسبة.. باكستان لا تريد الحرب، لكن إن فرضت علينا، فسيكون ردنا مناسبا، ومتكافئًا، وصارما.

● هل تخشون من أن تتطور هذه الحرب إلى صراع نووي مدمر، لم يشهد له العالم مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية؟

الترسانة النووية تُستخدم في المقام الأول كرادع للحرب التقليدية ضمن حدود مقبولة، وباكستان دولة نووية مسؤولة، تلتزم بواجباتها الدولية والاتفاقات الثنائية، وكدولة نووية مسؤولة، لا نرغب حقيقةً في أن نبدأ صراعا نوويا مدمرا.. غير أنه من الضروري أن تسود الحكمة في الجانب الهندي لتجنب أي تصعيد إضافي.

● بعد كل هذه التطورات، هل تعتقدون أن مجلس الأمن الدولي استجاب بالجدية التي تقتضيها هذه الأزمة؟ أم أن هناك نوعا من اللامبالاة الدولية حين يتعلق الأمر باستقرار جنوب آسيا؟

لقد تم إطلاع مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي بانتظام على خطورة الوضع مع الهند، وقد اقترحت الأمم المتحدة على الهند الامتناع عن أي مغامرة من هذا النوع وسنواصل إطلاع جميع الأطراف المعنية لضمان الشفافية، وسنبقى جميع قنوات التواصل مفتوحة.

● ننتقل الآن إلى العلاقات الباكستانية-المغربية، كيف تُقيّمون هذه العلاقات في ضوء تعيينكم الأخير؟

التعاون بين البلدين قائم على فهم تاريخي وثقافي لأولويات بعضهما البعض، وهو في تطور ملحوظ، وبالفعل تم الاتفاق بشكل متبادل على توسيع نطاق التعاون وتعزيزه ليشمل جميع الجوانب المهمة للشراكة الثنائية.

● بما أنكم التقيتم وزير الخارجية ناصر بوريطة فور قدومكم إلى المغرب قبل أسابيع، هل هناك جدول أعمال ملموس لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات مثل السياسة والدفاع والاقتصاد والأمن السيبيراني، وغيرها؟

نعم، كلا الجانبين حريص على تطوير العلاقات، وجميع هذه المجالات لديها القدرة على التقريب بين البلدين أكثر فأكثر.

● هل أنتم منفتحون على إبرام اتفاقيات دفاعية ثنائية مع المغرب، لا سيما في ضوء اهتمام الرباط بخبرتكم في تطوير الشراكات الصناعية مع دول الصين وتركيا؟ هل يمكن لباكستان أن تكون جزءا من هذه الاستراتيجية المغربية؟

نعم، نحن ملتزمون بتعزيز شراكتنا الدفاعية مع المغرب في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.

● اقتصاديا، يرى البعض أن المغرب وباكستان يكملان بعضهما أكثر مما يتنافسان، خصوصا في الأسواق الإفريقية وفي سياق التعاون جنوب-جنوب. هل لديكم نية للسعي نحو شراكات استراتيجية في مجالات مثل التجارة والتكنولوجيا أو البنية التحتية؟

بالطبع، نحن بلدان شقيقان، وسنستثمر الفرص الاقتصادية لصالح الطرفين.

في ظل الخلافات السياسية بين الهند وباكستان التي تحولت، شهر أبريل الماضي، إلى حرب بين دولتين نوويتين، تعاظم التوتر في منطقة جنوب آسيا، وتبادل البلدان الاتهامات حول الخلفيات الدينية والطائفية والسياسية التي أدت إلى مواجهة عسكرية بين باكستان والهند خلفت ضحايا وخسائر من الجانبين. في هذا السياق، أجرت «الصحيفة» حوارين منفصلين مع سفيري باكستان والهند في الرباط، عادل جيلاني، وسانجاي (ر)، وحول خلفيات الصراع بين بلديهما، ومآل الخلافات الطائفية، والتصعيد العسكري. كما تحدثا عن علاقة بلديهما مع المغرب، سواء السياسية أو الاقتصادية، وعن موقف إسلام آباد ونيودلهي من ملف الصحراء، وكذا، مستقبل التعاون في مجالات الدفاع مع المملكة.

● في الشأن الجيوسياسي، أصبحت قضية الصحراء المغربية موضوعا مكررا في علاقات الرباط الدولية، لا سيما مع الدول الإسلامية.. هل ما تزال باكستان تحتفظ بموقفها السابق من هذا الملف، أم أن موقفكم من مبادرة الحكم الذاتي قد تطوّر إيجابيا لصالح المملكة سيما في ظل الدينامية التي يشهدها الملف أمميا؟

لا توجد حلول دائمة لأي قضية، لكن ولأكون صريحا سياستنا تجاه هذا الملف هي قيد المراجعة، ونحن بالفعل نُقر بالتنمية والازدهار الذي حققه المغرب في الصحراء، كما أن أي حل يكون مقبولا لجميع الأطراف، تحت رعاية الأمم المتحدة، سيكون مقبولا لدينا أيضا.

● هل هناك تفكير داخل دوائر صنع القرار الباكستانية بشأن التفاعل بشكل أكثر إيجابية مع الموقف المغربي، خاصة في ضوء رؤيتكما المشتركة لمكافحة الانفصال والتطرف وتعزيز الاستقرار الإقليمي؟

بالنسبة لباكستان، فالمغرب يحظى بأهمية كبيرة وسمعة طيبة كفاعل إقليمي مهم وبلد شقيق ذو روابط تاريخية وثقافية قوية، أولوياتنا المشتركة في مختلف المجالات تكاملية، وتحمل إمكانية لتعاون واسع النطاق.

حاوره - محمد سعيد أرباط

سَفير الهنـد بالمغـرب

على باكستان تفكيك البنية التحتية لـ «الإرهاب» ووضع حدٍ لإيواء «المتطرفين».. والهند تدعم حلا سياسيا تفاوضيا ودائما لقضية الصحراء

● هدأ التوتر الهندي الباكستاني بعد دخول البلدين في حرب مسلحة تسببت في خسائر من الجانبين لكنها لم تتطور إلى حرب شاملة بين دولتين نوويتين. ما هي الخلاصات التي خرجتم بها الهند من هذه الحرب، وهذا الخلاف التاريخي مع باكستان؟

طالما تعاملت الهند مع مسؤولياتها الإقليمية بنضج وضبط النفس، وذلك حتى في ظل الاستفزازات الشديدة، وقد نشأت الأزمة الأخيرة بعد «الهجوم الوحشي» الذي شنه إرهابيون بمساعدة وتواطؤ من باكستان في 22 أبريل في باهلغام بالهند، وأسفر هذا الهجوم المروع عن مقتل 26 سائحاً، بينهم أطفال، وإصابة العشرات بجروح، وبالطريقة الوحشية التي نفذت بها هذه المجزرة، حاول «الإرهابيون» زرع الفتنة في المجتمع الهندي.

ونظراً لعدم اتخاذ الجانب الباكستاني أي إجراء للحد من خطر تكرار مثل هذه الهجمات، شنت الهند في 7 ماي عملية محددة الأهداف ضد البنية التحتية، في تسعة مواقع في باكستان أو في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. وترتبط هذه المنشآت «الإرهابية» منذ فترة طويلة بتدريب الإرهابيين ودعمهم. وكانت العملية التي نفذتها القوات المسلحة الهندية تحت اسم "عملية سيندور" دقيقة ومدروسة، ولم تستهدف سوى الإرهابيين ومخيماتهم. وأوضحنا لباكستان بشكل جلي أننا لا نسعى إلى مزيد من التصعيد.

في البداية، سعت باكستان إلى اتخاذ موقف عدواني، غير أنها لم تستطع التغلب على القدرات الدفاعية الهندية التي تفوقها بكثير، وقد سعى الجيش الباكستاني إلى وقف إطلاق النار في 10 ماي، وهو ما وافقت عليه الهند لأننا دولة مسؤولة تقدر قيمة السلام. ونحن نراقب الوضع عن كثب، ومستعدون للرد بحزم على أي استفزاز في المستقبل.

أوضح رئيس وزراء الهند، ناريندرا مودي، في خطابه إلى الأمة في 12 ماي 2025 أن عملية سيندور قد وضعت معيارًا جديدًا لسياسة الهند في حربها ضد الإرهاب. أولاً، إذا وقع هجوم إرهابي على الهند، فسيتم الرد عليه بشكل مناسب. وسنرد بالشكل الأنسب وفقًا لشروطنا فقط. وسنتخذ إجراءات صارمة ضد كل مكان ينبثق منه الإرهاب. ثانيًا، لن تتسامح الهند مع أي ابتزاز نووي. وسنضرب بدقة وحسم مخبأ الإرهابيين الذين يتخذون من الابتزاز النووي ملاذًا لهم. ثالثًا، لن نميز بين الحكومات التي ترعى الإرهاب والعقول المدبرة له، حيث توجد أدلة دامغة على أن باكستان ترعى الإرهاب.

● في حوار سابق مع سفير باكستان في الرباط مع «الصحيفة» أكد الأخير أن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي «عدو ماكر» وهو المسؤول عن تقلص المساحة المتاحة للحوار والوساطة داخل الدوائر الدبلوماسية والسياسية الهندية، واصفا إياه بكونه «أصوليا معاديا للمسلمين». السيد السفير، هل العنف الطائفي وصعوبة التعايش بين الهندوس والمسلمين هو من يعكس حقيقة لب الخلاف بينكم وبين باكستان؟

إن استخدام دبلوماسي، الذي ينبغي أن يكون أكثر حكمة، لهذه اللغة «البذيئة» والتعليقات التي لا أساس لها أمر مؤسف، وغير مقبول. المشكلة الرئيسية في باكستان هي أن قيادة عسكرية «مارقة» استولت على مقاليد الحكم في البلاد، وأن القيادة المدنية الحالية ليست سوى مجرد نظام الدمية غير الشعبي الذي يدعمه جنرالات الجيش. إن الجيش الباكستاني له تاريخ طويل في استخدام «دعمه للإرهابيين» ضد الهند كأداة لموازنة القوة العسكرية الهندية الأكثر تفوقاً. إن دعم باكستان للإرهاب ضد الهند وتواطؤها في الهجمات الإرهابية المتكررة ضد الهنود هو جوهر المشكلة.

> في البداية، سعت باكستان إلى اتخاذ موقف عدواني، غير أنها لم تستطع التغلب على القدرات الدفاعية الهندية التي تفوقها بكثير. وقد سعى الجيش الباكستاني إلى وقف إطلاق النار في 10 ماي، وهو ما وافقت عليه الهند لأننا دولة مسؤولة تقدر قيمة السلام. ونحن نراقب الوضع عن كثب، ومستعدون للرد بحزم على أي استفزاز في المستقبل

من ناحية أخرى، الهند دولة ديمقراطية علمانية متعددة الأعراق، يعيش فيها أكثر من 200 مليون مسلم كجزء من سكانها، ويتمتعون بالكرامة والمساواة في الحقوق مع غيرهم من المواطنين.

● بعد تجاوز الأيام الصعبة لهذا الخلاف الذي تحوّل إلى مواجهة عسكرية مع باكستان.. في نظركم ما هو الحل الذي يمكن من خلاله إرساء تعايش وسلام دائم بين الدولتين؟

ترتكز رؤية الهند على السلام والازدهار والتعاون الإقليمي. غير أن تحقيق السلام لا يمكن أن يتحقق ما دامت باكستان تواصل دعم الإرهاب عبر الحدود باعتباره سياسة للدولة. ولا يمكن إجراء أي حوار ذي مصداقية إلا إذا قامت باكستان بتفكيك البنية التحتية للإرهاب ووضعت حداً لإيواء المتطرفين.

أما بالنسبة لجامو وكشمير، فإن موقف الهند غير قابل للتفاوض - فهي جزء لا يتجزأ من الهند. ولا يمكن إجراء أي محادثات مع باكستان بشأن كشمير. وكما صرح رئيس الوزراء مودي، إذا كان هناك أي حوار، فسيكون فقط بشأن كشمير التي تحتلها باكستان بشكل غير قانوني.

إن التزام الهند بالسلام الإقليمي لا يزال ثابتاً، ولكن هذا لا يمكن أن يكون على حساب أمنها القومي. يجب على العالم أن يتخذ موقفاً واضحاً: لا يمكن التسامح مع الإرهاب أو رعايته أو تبريره. وستظل الهند تفضل الدبلوماسية والحوار، ولكن على أن يكون ذلك على أساس احترام متبادل ونبذ العنف.

• يبلغ الاقتصاد الهندي حوالي 3 تريليونات دولار، مع كتلة سكان تصل إلى مليار 460 مليون هندي، بدخل فردي يصل إلى 2400 دولار سنويا، وهذه الأرقام تعكس أكبر عائق في نمو الهند مع اتساع مهول للفوارق الاجتماعية، حيث تصنف الدولة من بين أكثر البلدان عدم مساواة على مستوى العالم بارتفاع المليارديرات مقابل تدني كبير لمستوى دخل الفرد. في نظركم كيف للهند أن تكون فاعلا اقتصاديا في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وكذا على المستوى الدولي في ظل كل هذه الفوارق؟

ينصب تركيز التحول الاقتصادي في الهند على تحقيق الازدهار والكرامة لكافة أبناء شعبنا، لا على اكتساب نفوذ على الصعيد العالمي. وتحرص الحكومة، بمجرد نمو اقتصادنا، إلى ضمان استفادة الجميع من خلال سياسات تعزز النمو الشامل. ويتجسد الشعار الرئيسي لسياسات البلاد في «النمو للجميع بدعم من الجميع».

وتعد التفاوتات في مستوى الدخل تحدّياً عالمياً، وندرك أن أفضل السبل للتصدي له تتمثل في إجراء إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحقيق النمو الشامل. وتحت قيادة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، تنفذ الحكومة مجموعة من البرامج لتحقيق النمو الشامل، مثل Jan Dhan Yojana و Ujjwalag PM-Kisang Ayushman Bharat Yojana، والتي تستهدف جميعها الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

تقوم الهند أيضًا بإحداث ثورة في اقتصادها الرقمي. أصبحت واجهة الدفع الموحدة (UPI) نموذجًا يحتذى به عالميًا، كما أن تركيزنا منصب على الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر وإنتاج أشباه الموصلات، مما يجعل الهند مستعدة لمواكبة صناعات المستقبل.

إننا لا ننتشل الملايين من براثن الفقر فحسب، بل نضع أنفسنا أيضًا في مصاف الشركاء الموثوقين في سلاسل القيمة العالمية، بفضل تعدادها البالغ 1.46 مليار نسمة وقوتها العاملة الشابة والمهرة، فإن الهند تقود عجلة النمو الاقتصادية ليس لنفسها فحسب، بل لبلدان الجنوب ككل.

• تعمل الصين على تعزيز مرجعية تاريخية برؤية مستقبلية ذات طابع اقتصادي وهي «طريق الحرير» لتعزيز حضورها وتشبيك مصالحها في العديد من الدول العربية والإفريقية من بينها المغرب. في هذا السياق، ما هي رؤية الهند لمنطقة شمال إفريقيا ومع المغرب تحديدا لتعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة؟

تحتل الهند مكانة خاصة في قلوب وعقول شعوب أفريقيا. ويختلف نموذج الشراكة الهندي عن غيره من النماذج. فهو يقوم على الاحترام المتبادل والاستدامة والازدهار المشترك. ولا يستند إلى مخططات تسيء استغلال الثقة لخلق فخاخ الديون أو التبعية غير المتكافئة. لقد كسبنا ثقة وحب شعوب أفريقيا من خلال شراكتنا القائمة على المساواة ودعمنا لبناء القدرات.

المغرب بوابة رئيسية للهند إلى أفريقيا وشريك حيوي في إطار تعاوننا جنوب-جنوب. نحن نتعاون بالفعل في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والدفاع. وقعت الهند والمغرب أكثر من 40 مذكرة تفاهم في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني والتدريب المهني. كما نتعاون في مشاريع الطاقة المتجددة وإنشاء نظم صناعية قائمة على الجودة. شراكتنا مع المغرب مبنية على أساس الاستمرارية، وليس التوسع فقط.

• في سياق العلاقة الاقتصادية مع المغرب، ووفق إحصائيات عام 2023، صدّر المغرب إلى الهند نحو 2.1 مليار دولار، أغلب هذه الصادرات كانت عبارة أن أسمدة فوسفاطية، فيما استورد المغرب من نيودلهي ما قيمته 1.4 مليار دولار، وهي أرقام متواضعة قياسا بالإمكانات المتوفر للبلدين. ما هي القنوات والفرص التي فتحتم مع المسؤولين المغاربة لتطوير علاقتكم مع الرباط اقتصاديا خصوصا وأن الاستثمارات الهندية في المغرب مازالت لا ترقى إلى الطموح أو استغلال الفرص المتاحة قياسا مثلا بالاستثمارات الصينية؟

إننا لم نستغل سوى جزء ضئيل من إمكاناتنا الاقتصادية. ففي السنة المالية 2022-2023، بلغ حجم التبادل التجاري الثنائي 3.6 مليار دولار، وفي الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2024-2025، بلغ 2.24 مليار دولار. وتستورد الهند مواد الفوسفات والمواد الكيميائية الأساسية من المغرب وتصدر الآلات والأدوية والمنسوجات والسيارات.

نحن نعمل بنشاط مع نظرائنا المغاربة لجذب الاستثمارات الهندية في قطاعات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الزراعية والسيارات والتصنيع. مشروع تصنيع الدفاع لشركة Tata Advanced Systems هو أحد هذه المبادرات الرائدة. كما نشجع الشركات المغربية على الاستثمار في الهند، لا سيما في إطار مبادرتينا «صنع في الهند» و»الحوافز المرتبطة بالإنتاج». معًا، يمكننا أن نبني اقتصادًا مرنًا ومستدامًا.

• كان لافتا، خلال السنة الماضية، توقيع إدارة الدفاع الوطني المغربي شراكة استراتيجية مع شركة «مجموعة تاتا» الهندية للإنتاج المحلي للمركبة القتالية البرية (WhAP 8x8) بالمغرب. هل يعتبر هذا الاستثمار بداية لدخول صناعات الدفاع الهندية للاستثمار في المغرب ومن تم اقتحام السوق الإفريقية، وما هي الاستراتيجية المستقبلية التي تنظر إليها الهند للاستثمار في الصناعة العسكرية بالمغرب بعد كل الفرص التي فتحتها الرباط في هذا الباب للشركات الأجنبية؟

إن مشروع مجموعة تاتا المرتقب لإنتاج مركبات القتال في المملكة المغربية يمثل بالفعل علامة فارقة في تعاوننا المتنامي. ومن شأنه أن يفتح مرحلة جديدة في التعاون الاستراتيجي بين الهند والمغرب، وأن يكون نموذجاً لجذب المزيد من المشاريع المماثلة التي تعود بالمنفعة المتبادلة.

الهند مستعدة للتعاون في مجال التطوير المشترك ونقل التكنولوجيا بما يتماشى مع طموحات المغرب في أن يصبح مركزًا إقليميًا للدفاع. وقد نظمنا مؤخرًا ندوة رفيعة المستوى حول الصناعة الدفاعية بين الهند والمغرب في الرباط، حيث عرضت شركات هندية رائدة قدراتها. وينبغي النظر إلى هذا على أنه بداية شراكة قوية في مجال صناعة الدفاع والحوار الأمني.

• تعرفون ما مدى أهمية ملف الصحراء في السياسة الخارجية للمغرب، والعاهل المغربي قال في إحدى خطبه إن «ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط، الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات». ما هو موقف الهند الصريح من هذا الملف الذي يمكنه أن يعكس تطور العلاقة بين نيودلهي والرباط؟

تدعم الهند الخطوات المتخذة للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي ودائم لقضية الصحراء. ولطالما أيدنا العملية التي تتم تحت إشراف الأمم المتحدة، بما في ذلك المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، وبصفتي سفيرًا في المغرب، فقد شاهدت بنفسي الالتزام العميق والمبادرات الهامة التي تتخذها المملكة لحل هذه القضية. وتحقيق التنمية لشعوب المنطقة.

تقدر الهند دور المغرب كركيزة للاستقرار والاعتدال في المنطقة. إن شراكتنا المتنامية مع المغرب متجذرة في القيم المشتركة والثقة الاستراتيجية ورؤية السلام والازدهار في جميع أنحاء أفريقيا وخارجها. وهي تستند إلى التزامنا المشترك بالتعاون والتنمية والسلام العالمي. بصفتي سفير الهند لدى المغرب، أنا واثق من أن شراكتنا الاستراتيجية ستستمر في النمو لتصبح أقوى في جميع القطاعات،بدءاً من التجارة والتعليم وصولاً إلى الدفاع والابتكار الرقمي.

> **في البداية، سعت باكستان إلى اتخاذ موقف عدواني، غير أنها لم تستطع التغلب على القدرات الدفاعية الهندية التي تفوقها بكثير. وقد سعى الجيش الباكستاني إلى وقف إطلاق النار في 10 ماي، وهو ما وافقت عليه الهند لأننا دولة مسؤولة تقدر قيمة السلام. ونحن نراقب الوضع عن كثب، ومستعدون للرد بحزم على أي استفزاز في المستقبل**

نهضة بركان.. قصّة نحاح رياضي لم يأتِ من فراغ

من «الحمري» إلى عرش الكرة الوطنية ثم إلى مَجد البطولات الإفريقية

الصحيفة - عمر الشرايبي

يوم 25 ماي 2025 في جزيرة زنجبار، ليلة إفريقية خالدة كُتبت في سجل فريق نهضة بركان، بعدما نجح الفريق «البرتقالي» في اقتناص كأس الكونفدرالية الإفريقية للمرة الثالثة في تاريخه، بعد بسط تفوق واضح أمام خصمه سيمبا التنزاني، ذهابا ثم إيابا.

لقاء الإياب في تنزانيا لم يكن موعدا غريبًا على نادٍ تعوّد على طرق أبواب «البوديوم» القاري. الخروج بنتيجة التعادل كان كافيًا بعد الفوز 0-2 ذهابًا في بركان، ليحسم رجال المدرب التونسي معين الشعباني، ثالث نجمة تنضاف إلى نجمتي 2020 و2022، ثلاثية تاريخية تجعل من بركان القوة الصاعدة رقم 1 في خريطة الكرة الإفريقية خارج دوري الأبطال.

هذا التتويج، الثالث من نوعه، لم يأت من فراغ، بل هو امتداد لرحلةٍ انبعثت من التربة، من الشرقِ المنسي، من مدينة صغيرة اختارت أن تحلم كبيرًا، رغم قلة الموارد وشُحّ التاريخ.

نهضة بركان، ناد تأسس سنة 1938، لم يكن يومًا من الأسماء التي تُراهن عليها الصحف الكبرى أو تستقطب الأضواء داخل المركز حيث الرجاء والوداد والجيش الملكي.

وبين القسم الوطني الثاني ومعارك البقاء، ظلّ الفريق لعقود مجرد اسم في قائمة المشاركين، إلى غاية السنوات الأولى من الألفية الجديدة، حين بدأ المشروع يتخذ شكله بصبر وتخطيط طويل النفس. نقطة التحوّل كانت مع صعود الفريق إلى القسم الوطني الأول سنة 2012، ومنذ ذلك التاريخ، تغيّرت أمور كثيرة: الملعب، البنية التحتية، الطاقم التقني، وحتى الهوية الرياضية للنادي.

دخلت نهضة بركان زمن الاحتراف الحقيقي، مدعومة بالرؤية الجديدة لمجلس الإدارة، وخصوصًا بالرئيس فوزي لقجع، الذي ارتبط اسمه بالنادي وبالتحول الذي عاشه، سواء من حيث التنظيم أو الطموح. رغم ذلك، بقيت النهضة فريقًا «محليًا» إلى حدود موسم 2018-2019، حين اقتحم المشهد القاري بقوة، وخاض نهائي كأس الكونفدرالية ضد الزمالك المصري، ليخسره بضربات الترجيح. كانت تلك الهزيمة الشرارة التي أشعلت رغبة الثأر الكروي.

وسنة بعد ذلك، جاء اللقب الأول، ثم الثاني، ثم الثالث!

من زمن الحماية إلى زمن التتويج.. الحكاية تبدأ سنة 1938

قليلون هم الذين يعرفون أن نهضة بركان، النادي الذي صار يُراكم الألقاب القارية، له جذور ضاربة في عمق التاريخ الكروي المغربي. إذ تعود النشأة إلى 21 ماي 1938، حين تأسس الفريق تحت اسم «الجمعية الرياضية لبركان» (ASB) خلال فترة الحماية الفرنسية، في زمن لم تكن فيه الكرة إلا ترفًا استعماريًا محدود الانتشار. آنذاك، لم يتجاوز عدد لاعبي الفريق 18 عنصرًا، ضمنهم ثلاثة فقط من المغاربة، في تركيبة كانت تعكس ميزان القوى القائم آنذاك بين المستعمِر والمستعمَر.

مع مطلع الأربعينيات، دخلت الكرة المغربية مرحلة جديدة بتأسيس عصبة الشرق سنة 1942، والتي ضمت في منافساتها فرقًا محلية مثل جرادة، الاتحاد الرياضي الوجدي، و «الطاقة»، إلى جانب الجمعية الرياضية لبركان. كانت البطولة تُلعب بنظام «الديستريكت»، في ثلاثة أقسام، حيث فرضت بركان نفسها كقوة متكررة الحضور، تنافس على الريادة رغم قلة الإمكانيات وبدائية المنشآت، إذ كانت تُجري مبارياتها على ملعب «بارياشينو»، ثم على «الملعب القديم» بحي بايو.

بعد استقلال المغرب سنة 1956، ظهرت فرق جديدة متشربة بروح وطنية، من بينها الاتحاد الرياضي المسلم لبركان (USMB) سنة 1953، والذي لم يعمّر طويلًا بعد أزمة داخلية أدت إلى انهياره موسم 1955-1956. وفي أعقاب مرحلة انتقالية نظم فيها اتحاد كرة القدم المغربي «كريتيوريوم» ترتيب الفرق حسب مستواها، وجدت بركان نفسها تتأرجح بين الأقسام، لكن بإصرار كبير على تثبيت اسمها في المشهد.

مرّت السنوات، وتعددت الأسماء والكيانات داخل المدينة: الجمعية الرياضية، الاتحاد الرياضي المسلم، الاتحاد الرياضي لبركان، وشباب بركان (CRB). لكن الجسم جاء سنة 1971، حين تقرر دمج كل هذه الفرق في نادٍ موحّد يمثل المدينة تحت اسم «النهضة الرياضية البركانية» (RSB).

هذه الخطوة شكلت المنعطف المفصلي في تاريخ النادي، إذ أصبحت بركان تمتلك صوتًا كرويًا واحدًا، وجمهورًا مُوحّد الحلم، يسعى لأن يرى فريقه يُنافس الكبار.

وبفضل هذه الوحدة، صعد الفريق إلى القسم الأول موسم 1977-1978، لأول مرة في تاريخه، ليبدأ فصل جديد من الحضور ضمن النخبة الوطنية، وإن كان بلا ألقاب، لكنه صنع رصيدًا من التجربة والصبر. الانتظار الذي دام لعقود، قبل أن ينفجر في العقد الأخير، ويتحول إلى مشروع كروي فريد في المغرب وإفريقيا، مع العلم أن الـ RSB يملك في سجلات تاريخه بعض الصفحات المشرقة، على غرار النهائي التاريخي لمسابقة كأس العرش سنة 1988، حين انهزم الفريق أمام الكوكب المراكشي برباعية نظيفة، أو قبلها بسنوات حين بصم رجال الشرق على موسم تاريخي بتحقيق وصافة البطولة الوطنية للدرجة الأولى خلف البطل المغرب الفاسي، بفارق ثلاث نقاط فقط.

في الجهة الشرقية، حيث كان الكبير مولودية وجدة يقام له ويقعد محليا، بألقابه الأربع على مستوى كأس العرش وتتويجه ببطولة المغرب موسم 1975/1974، لم يكن يتخيل أهل المنطقة، حينها، نهضة مدينة البرتقال، عشرات السنوات بعد ذلك، بفضل «مهندس نجاح» يدعى فوزي لقجع.

التحوّل الكبير.. من «الحمري» إلى المجد

إذا كانت سنة 1971 لحظة ولادة الهوية الحديثة للنادي، فإن سنة 2009 كانت بداية الزحف الحقيقي نحو النخبة. بوصول فوزي لقجع إلى رئاسة الفريق، تغيرت العقيدة، واتخذ المشروع مسارًا مؤسساتيًا غير مسبوق في محيط الأندية الصغرى. رجل الأرقام والرؤية البعيدة لم يكن ينظر إلى نهضة بركان كمجرد نادٍ جهوي، بل كمختبر لإعادة تعريف مفهوم التسيير الكروي.

بأدوات قليلة ولكن بنفَس طويل، استطاع الفريق أن ينتقل من قسم الهواة (الدرجة الرابعة) إلى بطولة القسم الأول (البطولة الاحترافية) في ظرف ثلاث سنوات فقط، ما بين 2009 و2012. كانت تلك أول خطوة في رحلة الألف ميل.

في موسم 2017-2018، سيحقق النادي أول لقب رسمي في تاريخه بفوزه بكأس العرش المغربي، بعد مشوار بطولي أزاح فيه فرقًا كبرى، توّج بفوز درامي في النهائي أمام الوداد الفاسي، ومع انتهاء فصول البطولة لهذا الموسم كان الفريق رافعا درع البطولة «الاحترافية» لأول مرة في تاريخه، في موسم مُبهر.

لكن الطموح لم يتوقف عند الألقاب المحلية، حيث مع هذا المسار في الدوري المحلي قرر نهضة بركان اقتحام المشهد القاري، وفعلاً، خلال موسم 2018، بلغ الفريق ربع نهائي كأس الكونفدرالية الإفريقية، ثم النهائي سنة 2019، قبل أن يخسره بصعوبة أمام الزمالك المصري. ومع أن الخسارة كانت قاسية، فإنها رسخت اسم الفريق بين كبار القارة، وأكدت أن «المشروع البركاني» لا يقف عند حدود محلية.

وفي غشت 2019، وبعد عقدٍ من التأسيس الصلب، قرر فوزي لقجع التنحي عن رئاسة النادي، ليتفرغ لمهامه على رأس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، لكنه ترك خلفه مؤسسة متكاملة، يديرها خليفته حكيم بن عبد الله، ويمتد تأثيرها من بركان إلى كل بيت مغربي يتابع شؤون المستديرة.

الرجل الأول في هرم كرة القدم المغربية والرجل الثاني في تدبير شؤون الكرة داخل القارة، شاهد على عصر نجاحات الفريق الذي كان داعمه الأول حين كان يشق طريقه في عوالم ربطات عنق أهل العاصمة الرباط، حتى قبل أن يتم اختياره لخلافة علي الفاسي الفهري في الجمع العام «الساخن» للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم بقصر المؤتمرات في الصخيرات ذات أحد من أبريل سنة 2014.

مركز التكوين.. شجرة «البرتقال» ومصنع الأبطال

في ظلّ الإنجازات المتوالية لنادي نهضة بركان، آخرها التتويج بكأس الكونفدرالية الإفريقية للمرة الثالثة وتحقيق أول لقب في تاريخ النادي ضمن البطولة الوطنية الاحترافية، يتجلّى أن هذا النجاح الذي ليس وليد الصدفة، بل ثمرة مشروع رياضي متكامل انطلق منذ سنوات، وكانت ركيزته الأساسية هي الاستثمار في التكوين والتنشئة عبر مركز تكوين نموذجي يُعدّ من بين الأبرز على الصعيد الوطني.

تم تدشين مركز تكوين نهضة بركان سنة 2020، وهو يحتضن اليوم أزيد من 560 شاباً وطفلاً، تتراوح أعمارهم بين 6 و20 سنة، من بينهم فتيات أيضاً. يوفّر هذا المركز بنية متكاملة تجمع بين التكوين الكروي، التعليم المدرسي، التأطير النفسي، والتتبع الطبي، مما يجعله مدرسة حقيقية لتكوين اللاعبين المحترفين من كافة الجوانب، داخل وخارج الميدان.

وقد انخرط النادي في برنامج «رياضة ودراسة» الذي تشرف عليه الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وهو ما أتاح له دعماً مالياً وتقنياً إضافياً، في مقابل الالتزام بدفتر تحملات صارم يهدف إلى الرفع من جودة التكوين على المستوى الوطني.

وينطلق يوم الشاب البركاني المنخرط في المركز، منذ السادسة والنصف صباحاً، حيث تُبرمج الحصص التدريبية في الفترات الصباحية، تليها حصص دراسية يشرف عليها أساتذة متعاقدون مع وزارة التربية الوطنية. أما الفترة المسائية، فتخصص لتحليل الفيديو، التدريب التكتيكي، الحصص النفسية، والتأهيل البدني. هذه المنظومة التكوينية الشاملة تهدف إلى بناء شخصية متوازنة ومؤهلة للحياة الرياضية والمهنية.

ديمبا مباي، المدير التقني للمركز والمدرب السابق للمنتخب السنغالي لأقل من 20 سنة، يؤكد أن الغاية ليست فقط تكوين لاعبين متميزين، بل «رجالاً» يمتلكون من القيم والمسؤولية ما يتيح لهم النجاح سواء في كرة القدم أو في مساراتهم الشخصية. ويضيف «نحن لا نكوّن لاعبين للفوز بالألقاب في الفئات الصغرى، بل نؤسس لرجال قادرين على تمثيل هوية نهضة بركان داخل وخارج الملعب».

من ثمار هذا العمل، بدأت بعض الأسماء تلمع على المستوى الوطني، مثل أيمن الطاهري، لاعب وسط ميدان المنتخب المغربي لأقل من 16 سنة، والحارس أيمن الذيب ضمن المنتخب لأقل من 17 سنة، ما يؤكد نجاعة سياسة التكوين وواقعيتها.

ولا تقتصر فلسفة المركز على تكوين اللاعبين للفريق الأول، بل تعتمد رؤية استراتيجية تهدف إلى خلق قيمة اقتصادية من خلال تصدير المواهب إلى الأندية الوطنية والدولية، بما يعزز مكانة النادي كمؤسسة رياضية منتجة ومصدر دخل مستدام.

من خلال هذا المشروع التكويني، أضحت نهضة بركان نموذجاً في كيفية الجمع بين النجاح الرياضي، التأثير المجتمعي والرؤية المستقبلية، في مدينة كانت تفتقر للبنيات القاعدية قبل سنوات. وها هي اليوم تُكوّن، تحت مظلة نادي الكرة «البرتقالي»، أجيالاً جديدة تحلم وتتدرّب وتتعلم في مركز يشكّل بالنسبة لهم نافذة على الأمل وطريقاً نحو المجد.

وراء كل نجاح كروي.. استقرار مالي وتسييري

إن كان فوزي لقجع قد أرسى دعائم الحكامة التسييرية داخل نادي النهضة الرياضية البركانية، قبل أن يتوارى عن الواجهة ، فإن استمرارية تدبير المرفق على مدار السنوات الأخيرة شكلت نموذجا داخل المنظومة الكروية الوطنية، والتي تعاني جل أنديتها من مشاكل جمة على مستوى الأرقام.

لدى جهاز العصبة الاحترافية، فإن نادي نهضة بركان هو «النموذجي» الذي يحافظ على استقرار مادي مع نهاية كل موسم بعيدا عن غرف النزاعات القضائية، سواء محليا أو دوليا، رغم دخوله على غرار باقي الأندية في سوق الانتقالات، مسجلا انتدابات وازنة، كما كان الحال حين أتم صفقة التعاقد مع الحارس الدولي المغربي منير المحمدي.

موارد مالية قارة ودعم من أعيان المدينة، يوازيه تدبير مؤسساتي للفريق الأول وباقي الفئات السنية، مرورا بفريق كرة القدم داخل الصالات والفريق النسوي، وفق متطلبات منظومة كرة القدم الحديثة وتماشيا مع السياسة الكروية المعتمدة محليا، قاريا ودوليا.

في ظلّ الإنجازات المتوالية لنادي نهضة بركان، آخرها التتويج بكأس الكونفدرالية الإفريقية للمرة الثالثة وتحقيق أول لقب في تاريخ النادي ضمن البطولة الوطنية الاحترافية، يتجلّى أن هذا النجاح ليس وليد الصدفة، بل ثمرة مشروع رياضي متكامل انطلق منذ سنوات، وكانت ركيزته الأساسية هي الاستثمار في التكوين والتنشئة عبر مركز تكوين نموذجي يُعدّ من بين الأبرز على الصعيد الوطني

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH